

"دور التكامل بين الاليات المحاسبية لحوكمة المصارف و مبادئ قانون سارينز- اوكسلي (SOX) لتعزيز جودة التقارير المالية"

دراسة استطلاعية لآراء عينة من عاملين في المصارف العاملة في إقليم كردستان/العراق

أ.م.د. رزكار عبدالله صابر¹ أنس فتاح الزبياري²
 1 قسم المحاسبة- كلية الادارة الاقتصاد - جامعة صلاح الدين - أربيل
 2 قسم المحاسبة- كلية التقنية الادارية -جامعة دهوك التقنية

المستخلص

يهدف البحث الى التعرف على دور التكامل بين الاليات المحاسبية لحوكمة المصارف و مبادئ قانون سارينز- اوكسلي (SOX) لتعزيز جودة التقارير المالية دراسة استطلاعية لآراء عينة من عاملين في المصارف العاملة في إقليم كردستان/العراق. ولتحقيق هذا الهدف اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك نظرا لملائته لطبيعة الدراسة. كما أُسْتُخِدِمَت الإستبانة كأداة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، من مراقبي الحسابات وأكاديمي اقسام المحاسبة في إقليم كردستان، وقد وزعت الاستبانة بعدد (95) على أفراد (عينة) مجتمع الدراسة وتم الحصول على (83) استبانة وبنسبة استرداد بلغت حوالي (874%). ولغرض تحليل البيانات وأختبار الفرضيات أستخدم الباحثان برنامج (SPSS)، وتوصل إلى قبول فرضيات الدراسة المتعلقة دور التكامل بين الاليات المحاسبية لحوكمة المصارف و مبادئ قانون سارينز- اوكسلي (SOX) لدى عينة البحث وجاءت النتيجة الرئيسة من خلال مجموعة من النتائج الفرعية، والمتمثلة في وجود دور ل دور التكامل بين الاليات المحاسبية لحوكمة المصارف و مبادئ قانون سارينز- اوكسلي (SOX) من حيث الأهمية والارتباط والتأثير في تعزيز التقارير المالية. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، كان من أهمها ضرورة الاهتمام المصارف في إقليم كردستان العراق بمستوى الإفصاح والشفافية في التكامل بين الاليات المحاسبية ومبادئ قانون (SOX) بأبعثاره أساس في نظام الحوكمة المصارف في صورة متكاملة، من خلال تحقق التكامل بين اليات المحاسبية لحوكمة المصارف وقانون (SOX) في إقليم كردستان العراق وتعزيز جودة التقارير المالية (الإفصاح والشفافية).

مفاتيح الكلمات: الاليات المحاسبية، حوكمة المصارف، مبادئ قانون SOX، قانون سارينز اوكسلي، جودة التقارير المالية .

1- المقدمة :

بشأن حوكمة المصارف هو تعزيز لجان تدقيق الحسابات في الشركات العامة. وتتلقى لجنة التدقيق نفوذاً واسعاً في الإشراف على القرارات الإدارية العليا للشركة. ويجب أن يكون الأعضاء لجنة التدقيق مستقلين عن الإدارة العليا ويكنسون مسؤوليات جديدة مثل الموافقة على العديد من خدمات التدقيق وغير التدقيق، واختيار المدققين الخارجيين والإشراف عليهم، ومعالجة الشكاوي المتعلقة بالممارسات المحاسبية للإدارة.

مشكلة البحث:

استجابة لهذه المتغيرات ظهر الحاجة الى سن قانون سارينز-أوكلسي عام 2002م لاستعادة ثقة المستثمرين في الأسواق وإغلاق الثغرات للمصارف للأحتيال على المستثمرين. وكان لهذا الفعل تأثير عميق على حوكمة المصارف في الولايات المتحدة. ويقضي قانون سارينز - أوكلسي المصارف بتعزيز لجان تدقيق الحسابات، وإجراء اختبارات الضوابط الداخلية، وتحديد المسؤولية الشخصية للمديرين والموظفين عن دقة البيانات المالية، وتعزيز الإفصاح. ومن الآثار المباشرة لقانون سارينز - أوكلسي

هل يوجد دور تكاملية بين الآليات المحاسبية لحوكمة المصارف وقانون سارينز-اوكللي (SOX) في تعزيز جودة التقارير المالية في المصارف؟

اهداف البحث: يهدف البحث الى

1- التعرف على الآليات المحاسبية لحوكمة المصارف.
2- تسليط الضوء على مبادئ قانون سارينز-اوكللي (SOX) ودورها في تعزيز حوكمة المصارف.

3- التعرف على مفهوم جودة التقارير المالية وكيفية قياسها في المصارف.

4- التعرف على دور التكامل بين الآليات المحاسبية لحوكمة المصارف ومبادئ قانون سارينز-اوكللي (SOX) في تعزيز جودة التقارير المالية في المصارف.

اهمية البحث:

تساهم هذه البحث في إبراز الدور المهم والملائم للتكامل بين آليات المحاسبية لحوكمة المصارف ومبادئ قانون سارينز-اوكللي (SOX) في تعزيز جودة التقارير المالية التي تعدها المصارف العراقية العاملة في إقليم كردستان /العراق. وتكتسب الدراسة أهميتها من خلال جانبين:

الأهمية العلمية

تشكل هذه الدراسة إضافة علمية الى الابحاث الأخرى المتعلقة بدور التكامل بين حوكمة المصارف من خلال الآليات المحاسبية وقانون سارينز - اوكللي (SOX) من خلال بعض مبادئها في تعزيز وتحسين جودة التقارير المالية في المصارف العراقية العاملة في إقليم كردستان /العراق, حيث أن هذا الأسلوب "بحسب رأي الباحثان" حديث ومتطور.

1- يعد تطبيق حوكمة المصارف من خلال الآليات المحاسبية مع مبادئ قانون سارينز - اوكللي من اهم الوسائل التي تهم المستثمرين عند اتخاذهم أي قرار استثماري او ائتماني في الوضع الحالي والذي يمتاز بالمنافسة الشديدة بين المصارف, الأمر الذي يؤدي إلى تحسين أداء المصارف والحصول على الاستثمار, وهذا يتطلب معالجات ثقافية واجتماعية وسياسية ومالية للاقتصاد لكونه نقطة البدء فينبغي أن تتوفر كواحد إدارية جديدة والعمل على تطوير عملية صنع القرار.

2- يؤثر على قرارات المستثمرين وحركة التداول في السوق المالي مما يؤدي إلى جذب الاستثمارات ودعم فاعلية وكفاءة وشفافية السوق مما يعكس إيجاباً على الأداء المالي للمصارف ويدعم الثقة بها.

الأهمية العملية:

وتستمد هذه الدراسة أهميتها العملية كونها تعالج موضوعاً على قدر كبير من الأهمية: تمثل نتائج الدراسة نموذجاً تعطي تصوراً واضحاً لأدوات المصارف والمستثمرين الحاليين أو المتوقعين باعتبارهم جزءاً مهماً من المستفيدين من تحليل التقارير المالية وذلك ليتمكنوا من اتخاذ قراراتهم الاستثماري المناسب وفي الوقت المناسب.

فرضية البحث:

يستند الدراسة الى الفرضية الرئيسية الآتية: ان التكامل بين الآليات المحاسبية لحوكمة المصارف ومبادئ قانون سارينز-اوكللي (sox) يعزز من جودة التقارير المالية في المصارف وبدوره تنعكس على كسب ثقة مستخدمي القوائم المالية ومن اجل ذلك تم ادراج الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الرئيسية الاولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) للتكامل بين الآليات المحاسبية لحوكمة المصارف (الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق, التدقيق الداخلي, لجان التدقيق, التدقيق الخارجي) ومبادئ قانون

سارينز- اوكللي SOX (مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة) (PCAOB), استقلالية مراقب الحسابات, مسؤولية المصارف, مسؤولية المصارف عن عمليات الغش) و تعزيز جودة التقارير المالية. ويتم ذلك من خلال الفرضيات الفرعية الآتية: الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) للتكامل بين الية معايير المحاسبة والتدقيق كإحدى الآليات المحاسبية لحوكمة المصارف ومبدء PCAOB كإحدى مبادئ قانون سارينز- اوكللي (sox) و تعزيز جودة التقارير المالية.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) للتكامل بين الية التدقيق الداخلي كإحدى الآليات المحاسبية لحوكمة المصارف ومبدء مسؤولية المصارف عن عمليات الغش كإحدى مبادئ قانون سارينز- اوكللي (sox) و تعزيز جودة التقارير المالية.

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) للتكامل بين الية لجان التدقيق كإحدى الآليات المحاسبية لحوكمة المصارف ومبدء مسؤولية المصارف كإحدى مبادئ قانون سارينز- اوكللي (sox) و تعزيز جودة التقارير المالية.

الفرضية الفرعية الرابعة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) للتكامل بين الية لجان التدقيق كإحدى الآليات المحاسبية لحوكمة المصارف ومبدء , استقلالية مراقب الحسابات كإحدى مبادئ قانون سارينز- اوكللي (sox) و تعزيز جودة التقارير المالية.

الفرضية الرئيسية الثانية يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) للتكامل بين الآليات المحاسبية لحوكمة المصارف (الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق, التدقيق الداخلي, لجان التدقيق, التدقيق الخارجي) ومبادئ قانون سارينز اوكللي SOX (مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة) (PCAOB), استقلالية مراقب الحسابات, مسؤولية المصارف, مسؤولية المصارف عن عمليات الغش) على تعزيز جودة التقارير المالية.

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) للتكامل بين الية معايير المحاسبة والتدقيق كإحدى الآليات المحاسبية لحوكمة المصارف ومبدء PCAOB كإحدى مبادئ قانون سارينز- اوكللي (sox) على تعزيز جودة التقارير المالية.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) للتكامل بين الية التدقيق الداخلي كإحدى الآليات المحاسبية لحوكمة المصارف ومبدء مسؤولية المصارف عن عمليات الغش كإحدى مبادئ قانون سارينز- اوكللي (sox) على تعزيز جودة التقارير المالية.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) للتكامل بين الية لجان التدقيق كإحدى الآليات المحاسبية لحوكمة المصارف ومبدء مسؤولية المصارف كإحدى مبادئ قانون سارينز- اوكللي (sox) على تعزيز جودة التقارير المالية.

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \leq 0.05$) للتكامل بين الية التدقيق الخارجي كإحدى الآليات المحاسبية لحوكمة المصارف و مبدء استقلالية مراقب الحسابات كإحدى مبادئ قانون سارينز اوكللي (sox) على تعزيز جودة التقارير المالية.

أساليب جمع البيانات

لاتمام الدراسة ولكي يتم الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة، تم الاعتماد على الأساليب الآتية:

- أ. المصادر والمراجع العربية والأجنبية الممتثلة بكل من الكتب والرسائل والأطاريح الجامعية، فضلا عن المجلات والدوريات العلمية، وكذلك المواقع العلمية ذات الصلة على شبكة المعلومات الدولية الممتثلة بالإنترنت لتعزيز الجانب النظري للبحث.
- ب. أما بالنسبة للجانب العملي، فقد تم إعداد استمارة الاستبانة التي تعد إحدى المصادر الرئيسية للحصول على البيانات والمعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

حدود البحث

تمثل حدود الدراسة بالآتي :

- أ. الحدود المكانية : مجتمع الدراسة يتكون من المصارف العاملة في اقليم كوردستان-العراق.
- ب. الحدود البشرية : تم اختيار عينة من المحاسبين والمدققين ومدراء الحسابات في المصارف الخاصة العاملة في الاقليم كونهم أقدر من غيرهم على التعامل مع المتغيرات الواردة في نموذج الدراسة.
- ج. الحدود الزمانية : تم جمع المعلومات الخاصة من عينة الدراسة خلال الفترة الواقعة ما بين (2021\11\1 - 2022\9\1)

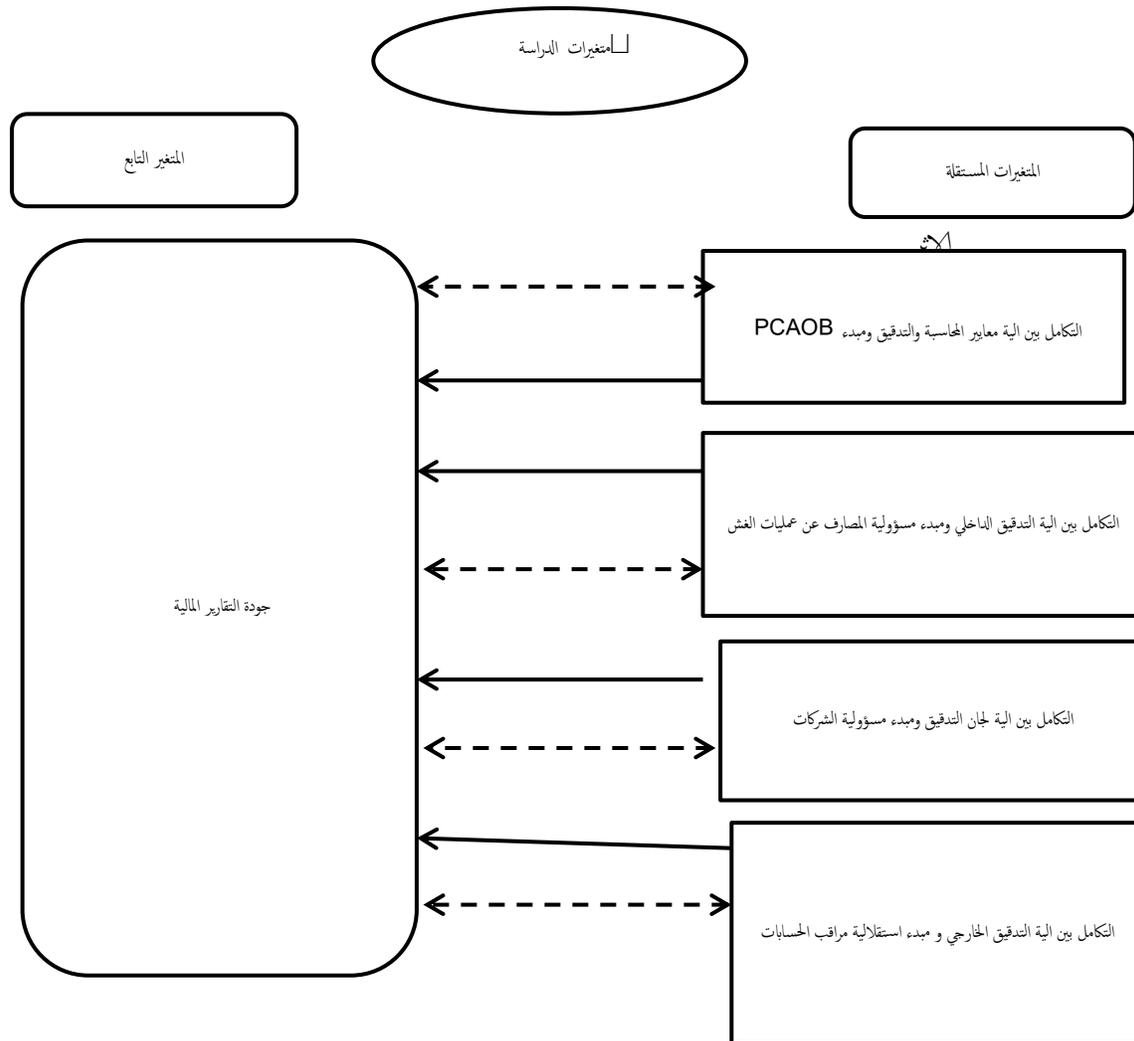
منهج البحث وأسلوبها

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم تبني الأدوات المنهجية

الآتية:

- 1-المنهج الوصفي النظري في إطار الجانب النظري من خلال الاعتماد على المصادر المتاحة من الكتب و الدوريات و الرسائل و الأطاريح و المواقع الإلكترونية الرصينة.
- 2-المنهج الوصفي التحليلي الإحصائي في إطار الدراسة الميدانية لمتغيرات الدراسة ضمن بيئة المصارف عينة البحث من خلال إعداد استبانة كأداة لجمع البيانات الخاصة بالدراسة الميدانية.

انموذج البحث: يعتمد الباحث لتحقيق غرض الدراسة والوصول إلى الأهداف المحددة على متغيرات خاصة به , ويوضح الشكل (1 - 1) العلاقات بين متغيرات البحث .
شكل (1 - 1) متغيرات البحث



2- حوكمة المصارف

2-1 مراحل تطور الحوكمة:

إن بروز الشركات العملاقة ومتعددة الجنسيات وانفصال الإدارة عن الملاك نتيجة التطور الكبير الذي رافق الثورة الصناعية، وظهور الشركات المساهمة الكبيرة والتوسع في أعمالها أدى إلى ظهور تعارض وتضارب المصالح ما بين الإدارة والمساهمين في بعض الأحيان وفي أعقاب الأزمات الاقتصادية العالمية التي أصابت أسواق المال في كثير من دول العالم والفضائح المالية المتتالية التي لاحقت كبرى الشركات الأمريكية، وكنيجة للتحريرات الكثيرة؛ فقد وجدت الهيئات التشريعية والقانونية أن من بين أسباب انهيار كبرى الشركات كان نتيجة فشل الرقابة المالية في العديد من الشركات الأمريكية وتقديم الرشاوي لبعض المستولين، الأمر الذي أسفر عنه ظهور قانون مكافحة ممارسة الفساد عام 1977م في أمريكا، والذي تضمن قواعد محددة لصياغة ومراجعة نظم الرقابة الداخلية في الشركات (مخولوف، 2009م).

ويمكن تلخيص مراحل تطور و وضوح أبعاد الحوكمة فيما يلي (بن درويش، 2007م، ص 17-19):

- 1- مرحلة الكساد (ما بعد عام 1932م) وبدء الاعتراف بعمق الفجوة بين الإدارة والملاك وتعارض المصالح.
- 2- مرحلة ظهور نظرية الوكالة وضبط العلاقات (1976-1990م) حيث ظهرت الكتابات بشأن تنظيم وضبط العلاقات بين الملاك والإدارة من خلال نظرية الوكالة وضرورة تحديد الواجبات والصلاحيات لكل من الإدارة وأصحاب الأموال.
- 3- تزايد الاهتمام بالحاكمة مع بداية التسعينيات من القرن العشرين عندما اتجهت منظمة التجارة العالمية لوضع معايير تساعد الشركات من خلال الالتزام بها في تحقيق النمو والاستقرار وتدعيم قدراتها التنافسية للعمل عبر الحدود الدولية.
- 4- مرحلة بدء ظهور إصلاح الحاكمة (1996-2000م) كنتاج لتراكم الدراسات التي تشير إلى أسباب انهيار الشركات أو اخفاقها في تحقيق أهدافها أو سوء الممارسات الإدارية بها وإهدار أو سوء استخدام الامكانيات والموارد، مما دفع منظمة التجارة العالمية للاهتمام بصياغة بعض المبادئ العامة للحاكمة.
- 5- أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية C.E.D. مجموعة من المبادئ العامة للحاكمة.
- 6- مرحلة التأكيد على حتمية الحاكمة (2001-2004م) وضرورة توثيقها، حيث كان التركيز واضحة على حالات الفشل والفساد القومي والأخلاقي والفضائح في عديد من الممارسات المالية والاستثمارية في كثير من الشركات والمؤسسات.

2-2 مفهوم الحوكمة وأسباب ظهورها

اختلفت وتعددت الآراء بين الكتاب والباحثين في التعبير عن مفهوم الحوكمة وذلك بسبب تعدد اهتمامات وتخصصات الكتاب والباحثين وإختلاف كيفية النظر إليها من المحاسبين والإداريين والقانونيين والمحللين الماليين، ومن بين الجوانب المهمة التي يمكن من خلالها النظر إلى مفهوم الحوكمة كالتالي:-

1-المفهوم اللغوي للحوكمة : يشير لفظ الحوكمة الى الترجمة العربية للأصل الانكليزي (Governance) الذي توصل اليه جمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب الكلمة اذ تم سابقا إطلاق مصطلحات أخرى مثل الإدارة الرشيدة والإدارة الجيدة والضبب المؤسسي والتحكم المؤسسي و الحاكمة المؤسسية وحوكمة الشركات ومصطلحات أخرى. (حسن، 2019: 307)

2-المفهوم المحاسبي للحوكمة: من المنظور المحاسبي يشير المفهوم المحاسبي للحوكمة إلى توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو استثمارات غير آمنة وعدم إستغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة، ويتم ذلك من خلال مجموعة الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية. (أسعد، 2015، 20)

3-المفهوم الإداري للحاكمة: لم يتحدد هذا المفهوم بدقة بعد، ومنهم من يرى أنها مجموعة من القواعد والضوابط والإجراءات الداخلية التي توفر ضمانات تحقيق حرص المديرين على حقوق الأطراف ذات المصالح بالمنظمة.(بن درويش، 2007: 69) FATAH, & JAF(2023). هذا ويمكن حصر أسباب ظهور حوكمة الشركات بشكل عام إلى سببين رئيسيين: (المشهداني، 2014: 23)

1-نظرية الوكالة: يعتبر الفصل بين الملكية والإدارة من العامل الأساسية لظهور نظرية الوكالة، كما أن التوسع الكبير التي عرفته المؤسسات الاقتصادية خصوصا في ظل العولمة والنمو الاقتصادي العالمي المتزايد، أفضى أن توكل المؤسسات مسؤولية إدارتها إلى مجلس إدارة المنتخب، وهذا ولد تعارض المصالح و ظهور مشكلة الوكالة بين الأطراف المتعاقدة في المؤسسة، فقد يستغل بعض المديرين السلطات الواسعة الممنوحة لهم في تحقيق عوائد خاصة بهم، هذا أدى إلى زيادة الاهتمام بإيجاد لقوانين حوكمة الشركات وإبراز أهميتها في الحد والتقليل من المشاكل التي قد تنشأ نتيجة الفصل بين الملكية والإدارة.

2-الفضائح المالية: أدت انهيارات المالية والفضائح الإدارية بالشركات العملاقة في العديد من دول العالم والتي كان ومازال الأثر البالغ على اقتصاديات الدول التي تنتمي لها تلك الشركات، هذا وما دفع الدول المتقدمة بالزام الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة للشركات والذي أحدث تغيرات جوهرية على بيئة الأعمال بشكل عام ومحنة المحاسبة بشكل خاص..(Jaf,et,al.,2019)

هذا ويرى الباحثون بأن حوكمة الشركات تتمثل في وجود وتطبيق مجموعة الأنظمة والقواعد والمبادئ الخاصة بالرقابة على أداء الشركات، وكيفية اتخاذ تلك الشركات لقراراتها وتنظيم العلاقة بين الإدارة وأصحاب المصالح، والإفصاح والشفافية في المعلومات باعتبارها مطلباً أساسياً للمستثمرين فضلاً عن أنها تعد حيازة لصغار المساهمين الذين لا يسعون إلى ممارسة حقوقهم في الحوكمة، بل يكونوا مهتمين بالحصول على معاملة عادلة من المساهمين ومن إدارة الشركة.

2-3 تعريف حوكمة المصارف

تم تعريف حوكمة المصارف من قبل اطراف عديدة ومن أهمها :

فقد عرف لجنة بازل الحوكمة من منظور مصرفي بأنها "الطريقة التي تدير بها المؤسسات المصرفية أعمالها خلال مجلس الإدارة، والإدارة العليا، والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، والتي تؤثر في كيفية قيام المصرف بوضع أهداف المصرف وإدارة العمليات اليومية وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح، ويتم تحقيق ذلك من خلال الالتزام بالقوانين والنظم السائدة بطريقة آمنة بما يضمن حماية حقوق المودعين"(Dan& , 2011) (Andar) وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مصطلح الحوكمة بأنها "نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها حيث تقوم بتحديد توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في المصارف، مثل مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، كما أنها تبين القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات بخصوص شؤون المصرف، وهي أيضا توفر الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف المصرف وسائل بلوغ تلك الأهداف، ورقابة الأداء" (www.oecd.org 2020 /11/2)

مبادئ وآليات تنفيذ الحوكمة، إذ تمثل السبب الرئيسي لظهور الحوكمة في فقدان مصداقية التقارير المالية من خلال المعلومات التي توفرها لمخذي القرارات، فضلا عن أن معظم أسباب الأخطاء المالية كانت محاسبية وتمتلت في ضعف تطبيق المعايير المحاسبية ومتطلبات الإفصاح والشفافية وغير ذلك" (المشهداني وطلب، 2010: 456) ومن هذه الآليات:

1-2-5-2 الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق: إن معايير المحاسبة والتدقيق تعتبر بمثابة العمود الفقري والركيزة الأساسية في تفعيل تطبيق الحوكمة في المصارف، (حسن، 2019: 62). وأكد البعض "إن نجاح تطبيق الحوكمة وفعاليتها يتطلب الإلتزام بمعايير الإبلاغ المالي الدولي IFRS، أو العمل على وضع معايير محاسبية مكيفة، حيث يكون الإطار العام لها المعايير الدولية غير أنها تأخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي للبلد، (حيدر، 2015: 71)..(Jaf, et,al.,2015)

2-5-2 التدقيق الداخلي: يعد التدقيق الداخلي من آليات المراقبة ضمن هيكل الحوكمة، حيث يقوم المدقق الداخلي من خلال الأنشطة التي ينفذها بزيادة المصداقية والعدالة وتحسين سلوك الموظفين العاملين في المصارف وتقليل المخاطر وبشكل خاص فيما يتعلق بضمان دقة ونزاهة التقارير المالية ومنع واكتشاف حالات الغش والتزوير (23: Gleim, Rashid & Sabir (2023).

3-2-5-3 لجان التدقيق: تعد لجنة التدقيق من اللجان المهمة والتي أصبح وجودها ضرورية في المصرف فهي لجنة فرعية منبثقة من مجلس الإدارة وتتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وقد زاد الاهتمام بلجنة التدقيق بشكل كبير بعد الأخطاء المالية الكبيرة التي حدثت في ثمانينات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين، ونتيجة لهذه الأخطاء ظهرت العديد من القوانين والتقارير في دول مختلفة حول العام تلتزم أو توصي الشركات بتشكيل لجان تدقيق منها قانون Sarbanes Oxley سنة 2002 في الولايات المتحدة الذي أُلزم الشركات بتشكيل لجان تدقيق، وتقرير Report Smith في المملكة المتحدة سنة 2003 الذي تضمن توصيات تتعلق بدور لجنة التدقيق ومسؤولياتها وكيفية الإفصاح عن هذه المسؤوليات في التقارير الدورية (الدراقي والعبودي، 2021: 315-316).

4-2-5-4 التدقيق الخارجي: يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية لحوكمة جيدة للمصارف المملوكة للدولة، حيث يؤدي المدقق الخارجي دورا في تحسين نوعية الكشوفات المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية الكشوفات، ويساعد المدقق الخارجي المصارف على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، ويعزز الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام، كما يساعد الحكومات في الاشراف ومنع واكتشاف الفساد الإداري والمالي (الحفناوي، 2005، ص: 9-20).

3- قانون ساربنيز- أوكسلي (SOX):

1-3 نبذة عن قانون ساربنيز- أوكسلي (SOX):

أصدرت الحكومة الأمريكية في 30 تموز (يوليو) من عام 2002 القانون المسمى Sarbanes-Oxley ساربنيز أوكسلي والمعروف أيضا في مجلس الشيوخ باسم "قانون المحاسبة والإصلاح لحماية المستثمرين في الشركات" وبأسم "مساءلة الشركات والتدقيق وقانون المسؤولية" في البيت الأبيض، وهو القانون الاتحادي للولايات المتحدة وقد وقع الرئيس الأمريكي جورج بوش George W. Bush على هذا القانون وصادق الكونغرس عليه والذي سمي نسبة إلى النائبتين في الكونغرس الأمريكي (السلطة التشريعية الأمريكية) والمكلفين بصياغة القانون وهما Meshael Oxley و Paul السيناتور

ويرى الباحثان ان حوكمة المصارف هو الأنظمة الرئيسية والضرورية في المصارف الذي يهدف الى تحقيق قدر كبير من الشفافية والإفصاح والمساءلة، كما أنها تقوم بتطوير إطار قانوني فعال يحدد حقوق و واجبات الأطراف الرئيسية في المصرف عن طريق مجموعة من القواعد والإجراءات التي تدار وتراقب به المصارف، و ضمان حماية حقوق المساهمين بالدرجة الأولى، وتنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين.

2-4 خصائص حوكمة المصارف

هناك مجموعة من الخصائص والسمات التي يجب أن تتوفر في الشركات وتساعد على تكامل الجوانب الفكرية الخاصة بها، كما تساعد على تحقيق أهدافها ومزاياها المتعددة وذكر (المشهداني، 2012: 223) أهم الخصائص التي يجب أن تتصف بها الحوكمة الجيدة:

1. الانضباط : الانضباط الذاتي والالتزام بالقوانين.
2. الشفافية : تقديم صورة حقيقة لكل ما يحدث.
3. الاستقلالية : وتشمل استقلالية مجلس الإدارة واللجان المختلفة.
4. المساءلة: إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة.
5. العدالة: المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة.
6. المسؤولية : يجب احترام حقوق مختلف المجموعات صاحبة المصلحة في الشركة.
7. المسؤولية الاجتماعية: النظر إلى الشركة كموطن جيد.

مزايا الحوكمة المصرفية

تحقق الحوكمة العديد من المزايا المرتبطة بالأداء المصرفي والمحافظة على أمواله وموجوداته، مما يتعزز فيه الاستقرار المالي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي وبالتالي فإن للحوكمة مزايا أهمها: (أحمد، 2021: 23-24)(Mustafa, et,al.,2022)

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها المصارف ومن ثم الدول.
- رفع مستوى الأداء للمصارف ومن ثم التقدم والنمو الاقتصادي والتنمية للدولة.
- الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها لاتخاذ القرار.
- حماية المستثمرين بصفة عامة سواء كانوا صغار مستثمرين أو كبار مستثمرين وسواء كانوا أقلية أم أغلبية وتعظيم عائدهم، مع مراعاة مصالح المجتمع.
- ضمان وجود هيكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة المصارف أمام مساهميها مع ضمان وجود مراقبة مستقلة على المحاسبين والمراجعين للوصول إلي قوائم مالية على أسس محاسبية صحيحة.
- تجنب انزلاق المصارف في مشاكل مالية ومحاسبية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المصارف العاملة بالاقتصاد، ودرءا لحدوث الأخطاء بالأممزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية.

- الحصول على مجلس إدارة قوي يستطيع اختيار مديريين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة المصرف في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية.

2-5-5 الآليات المحاسبية لحوكمة المصارف:

إن التطبيق الفعال لمفهوم الحوكمة في المصارف يتطلب آليات عمل هي "مجموعة الطرق والأساليب التي تطبق على مستوى المصارف لحل مشاكل المصارف (45-32: Omran, 2008)، ويرى المشهداني وطلب أنه "على الرغم من تعدد الأبعاد التي تستند إليها حوكمة المصارف، إلا أن البعد المحاسبي يشكل الجانب الأكبر من

من أجل ضمان توفير معلومة ذات جودة عالية لمستخدمي هذه التقارير (حسين ومصطفى، 2019: 63) (Sabir2022).

يرى الباحثان ان التقارير المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية بصورة شفافة وموضوعية وبدون تلاعب بالأرقام من قبل الإدارة في المعلومات التي تتضمنها تلك التقارير، لضمان تقديم معلومات موثوقة وملائمة لمستخدمي التقارير المالية عن المركز المالي والتدفقات النقدية للمصارف.

4-3 أهمية جودة التقارير المالية:

تعد التقارير المالية أداة ووسيلة للتواصل بين الإدارة وأصحاب المصالح او المستخدمين لهذه التقارير، حيث يتم من خلالها ابلاغ تلك الجهات والأطراف الحكومية بالمعلومات التي يحتاجونها، هذا وتكمن أهمية جودة التقارير المالية من خلال ما يأتي (Bzeouich & Dammak, 2019: 4) و(نعمة ومحمد، 2021: 24). (Sabir2022):

1. ان جودة التقارير المالية تقلل من تكاليف الوكالة من خلال تقليل المخاطر الأخلاقية للمديرين.
 2. ان جودة التقارير المالية تعمل على تخفيض تكلفة رأس المال.
 3. تساعد الإدارة على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
 4. تساعد الإدارة على ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية.
 5. تعمل على تحسين الأداء المالي للشركة من خلال زيادة الإفصاح والشفافية.
- 4- التكامل بين الآليات المحاسبية لحوكة المصارف (الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق، التدقيق الداخلي، لجان التدقيق، التدقيق الخارجي) ومبادئ (بنود) قانون سارينز- أوكسلي SOX (مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة) (PCAOB)، مسؤولية المصارف عن عمليات الغش، مسؤولية المصارف، استقلالية مراقب الحسابات) لتعزيز جودة التقارير المالية: جدول (3) تكامل الآليات المحاسبية لحوكة المصارف و المبادئ المتقابلة لها من قانون SOX:

مبادئ (بنود) قانون SOX	الآليات المحاسبية لحوكة المصارف
1- مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة (PCAOB)	1- معايير المحاسبة والتدقيق
2- مسؤولية المصارف عن عمليات الغش	2- التدقيق الداخلي
3- مسؤولية المصارف	3- لجان التدقيق
4- استقلالية مراقب الحسابات	4- التدقيق الخارجي

من إعداد الباحثان

الجدول اعلاه يوضح حسب علم الباحث بمدى تكامل وترابط مابين الآليات المحاسبية لحوكة المصارف والمبادئ الأربعة لقانون SOX لتكوين نموذج متكامل يمكن الاعتماد عليها من قبل ادارة المصارف لتعزيز جودة التقارير المالية

4-1 التكامل الاول بين الإلتزام بتطبيق آلية معايير المحاسبة والتدقيق و مبادئ PCAOB لتعزيز جودة التقارير المالية: من خلال ماتم ذكره تبين لنا مدى تقارب الية الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق ومبادئ PCAOB من خلال تقارب مفهوم واهداف ومتطلباتها من اجل التكامل بينها لتعزيز جودة التقارير المالية حيث ان : إن الجهات المهنية تعتبر استخدام المرونة في تطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية المتعارف عليها أمراً طبيعياً وواقعياً للأخذ بعين الاعتبار الظروف المختلفة المحيطة بالوحدات الاقتصادية و التي لا تسمح باستخدام ممارسات محاسبية متفائلة حتى لو كانت هذه الوحدات داخل صناعة واحدة و تسمح المرونة في تطبيق المبادئ المحاسبية للوحدة

Sarbanes، ويعرف القانون اختصاراً بـ SOX أو SOA أو Sarbox، وهذا القانون يمثل رد فعل على الفضائح والانهيارات المالية التي المت بالعديد من الشركات الأمريكية وأثقلت كاهل الاقتصاد الأمريكي (حمود، 2017: 236). يقضي القانون بتقديم المدقق القانوني للشركة تقريراً يسمى بتقرير فحص تأكيدات يتم استخدامه لإيضاح رأي هذا المدقق حيال ما تضمنه التأكيد المتقدم من مجلس الادارة حول الرقابة الداخلية للشركة، هذا ويطلب القانون من هيئة سوق المال الامريكية ان تطالب الشركات المساهمة الإفصاح عما اذا كانت الشركة قد تبنت قواعد السلوك المهني وآداب مزاولة عمل المدراء التنفيذيين في الشركة والإفصاح عن القواعد التي تتبناها الشركة (Minter & Smith, 2003, PP32-35) (Karim, et, al., 2020).

3-2 بنود (مبادئ) قانون سارينز- أوكسلي (SOX) :

يتضمن قانون سارينز أوكسلي SOX أحد عشر باباً يناقش فيها متطلبات إعداد التقارير المالية، ويتطلب من هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) تنفيذ الأحكام على متطلبات الامتثال للقانون. يتكون قانون SOX من أحد عشر بندا (مبدءاً) يؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على مهنة المحاسبة والتدقيق، ويتألف كل بند من عدة أبواب وكل باب من عدة أقسام، وتعتبر هذه البنود منظومة تشريعية متكاملة لتحقيق حالة التوازن في البيئة المالية العالمية ومنها فيما يتعلق بمهنة المحاسبة والتدقيق، وهي كالآتي: (Wilbanks, 2016: 23-25) (Jaf, et, al., 2012):

- 1- مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة Public company accounting oversight board (PCAOB).
- 2- استقلالية مراقب الحسابات Auditor independence.
- 3- مسؤولية الشركات Corporate responsibility.
- 4- تعزيز الإفصاح عن البيانات المالية Enhanced financial disclosures.
- 5- تحليل وتعارض المصالح Analyst conflicts of interest.
- 6- موارد وسلطة اللجنة Commission resources and authority.
- 7- الدراسات والتقارير Studies and reports.
- 8- الاحتيال والمساءلة الجنايية للشركات Corporate and criminal fraud.
- 9- تعزيز العقوبة وجرائم المدبرين الماليين White collar crime penalty.
- 10- الإقرارات الضريبية للشركات Corporate tax returns.
- 11- مسؤولية الشركات عن عمليات الغش Corporate fraud and accountability.

3-3 مفهوم جودة التقارير المالية :

تسعى التقارير المالية الى تقديم معلومات مهمة ومفيدة لمستخدميها من المقرضين والمستثمرين الحاليين والمرتبين وغيرهم من المستخدمين حيث انها تساهم في تقييم أداء الوحدة الاقتصادية والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية (عيطه، 2019: 155). ويرى (Faris) بأن جودة التقارير المالية على أنها إعداد المعلومات المالية وغير المالية بصورة أكثر دقة ووضوحاً واتساقاً وعدالة واكتمالاً وإبلاغ عنها المستخدمين الخارجيين وأصحاب المصلحة من خلال تقاريرها المالية، لمساعدتهم في اتخاذ قرارات ادارية أكثر ملاءمة لتطلعاتهم وتوفير حماية أكبر لاستثماراتهم (Faris, 2021: 83). وعرفت ايضا بأنها نقل معلومات مالية شفافة وكاملة ومصممة بطريقة تتجنب تضليل المستخدمين أو التعتيم عليهم (Assad & Alshurideh, 2020: 255). في حين يعرفها (حسين ومصطفى) على أنها التقارير المالية التي تم إعدادها بالاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية بموضوعية وشفافية وعدم التحيز لطرف معين أو تلاعب من طرف الإدارة في معلومات التقارير

3-4 التكامل الثالث بين آلية لجان التدقيق ومبدئ مسؤولية المصارف لتعزيز جودة التقارير المالية:

آلية لجان التدقيق: وتقوم بمساعدة مجلس الإدارة للقيام بمهامه الإشرافية وذلك عن طريق تدقيق المعلومات المحاسبية التي يتم نشرها الى حملة الأسهم والآخرين ومن أصحاب المصلحة والعمليات المتعلقة بإعداد التقارير والأنظمة الخاصة بالإفصاح. وهي من اللجان المهمة التي تلعب دوراً في زيادة الدقة والشفافية في المعلومات المحاسبية التي تفصح عنها المصارف ، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي بالوحدات الاقتصادية ، و دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي بالإضافة الى دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة (الجزاوي و خضير، 2014: 335). أما **مبدئ مسؤولية المصارف:** يعد مسؤولية المصارف المبدئ (البند) الثالث من قانون SOX ويتكون من ثمانية مبادئ فرعية ويركز على تحميل لجنة التدقيق لأي مصرف مسؤولية التعيين والإشراف على أي عمل تدقيقي يتم تأديته عن طريق إحدى شركات المحاسبة والتدقيق، وتحديد التفاعل بين مدققي الحسابات الخارجيين ولجان تدقيق الحسابات للشركات (حمدون، 2017: 237). ان التكامل بين آلية لجان التدقيق ومبدئ مسؤولية المصارف من قانون SOX يركز على مهام لجان التدقيق من حيث دعم التدقيق الخارجي والتأكد من دورها على الالتزام بمبادئ الحوكمة من جهة أخرى يركز على مسؤولية لجنة التدقيق في تعيين إحدى شركات المحاسبة والتدقيق للقيام بعملية التدقيق الخارجي للتقارير المالية وهذا التكامل يعزز جودة التقارير المالية في المصارف.

4-4 التكامل الرابع بين آلية التدقيق الخارجي ومبدئ استقلالية مراقب الحسابات لتعزيز جودة التقارير المالية: من الملاحظ أن دور المدقق الخارجي في الفترة الاخيرة قد تجاوز دوره التقليدي حول اعطاء رأيه بعدالة القوائم المالية التي تشكل موضع عمله الاساسي و بروز دور آخر له و المتمثل في تحقيق حوكمة اذ أصبح في نظر العديد من الجهات الرسمية و أجهزة الرقابة أداة فعالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي و وسيلة يمكن من خلالها المحافظة على حقوق المساهمين و أصحاب المصالح الأخرى، لكونه يجد من التعارض بين المالكين و ادارة الشركة بالإضافة الى انه يجد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية (حسن، 2019: 60). أما **مبدئ استقلالية مراقب الحسابات:** المبدئ الثاني يتكون من تسعة بنود فرعية، وتعد استقلالية مدقق الحسابات من أهم معايير قانون SOX، والقواعد الأخلاقية لمهنة التدقيق، لما لها من أثر على شفافية وصحة التقارير المالية والمعلومات المعلن عنها، وقد تناول القانون مسألة استقلالية مدقق الحسابات وحدد نطاق الخدمات المقدمة إلى المستفيدين التي تضم في طياتها تدقيق الحسابات ووضع معايير لاستقلال المدقق الخارجي، ويتضمن الاستقلال الخطر على المدققين وشركات المحاسبة والتدقيق عن القيام بخدمات الاستشارات مزمنة بنفس الوقت مع خدمات التدقيق المقدمة لنفس الشركة على وجه التحديد (16 King & Case, 2014). يرى الباحثان ان آلية التدقيق الخارجي التي يحافظ على حقوق المساهمين و اصحاب المصالح وانه يجد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية وتعتبر اداة فعال لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي ومن خلال التكامل مع مبدئ SOX التي تعد استقلالية مدقق الحسابات والقواعد الاخلاقية من اهم معايير مهنة التدقيق بما لها من أثر ايجابي على شفافية وجودة التقارير المالية في المصارف.

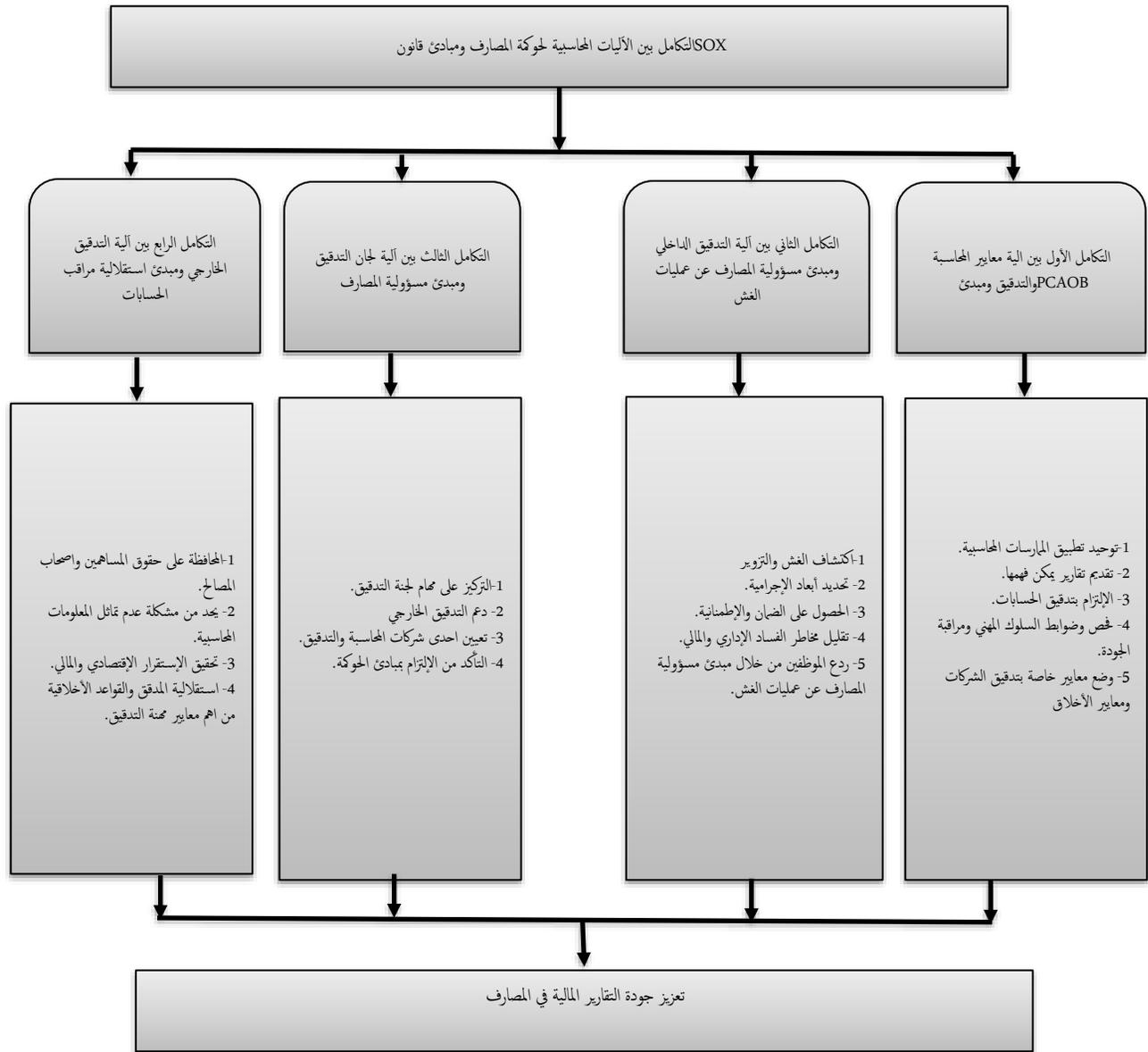
الاقتصادية بإختيار أو تطبيق سياسة محاسبية معينة دون غيرها لظروفها المحيطة بها، و لكن يجب ألا يغيب عن الأذهان أن الهدف من المرونة في تطبيق المبادئ المحاسبية ليس تقديم تقارير مالية مضللة و إنما يتعين أن يتم تقديم تقارير مالية ذات جودة عالية لتكون أكثر إفصاحاً و شفافية. (حسن، 2019: 63) Sabir, et,al.,(2011) أما **المبدئ PCAOB:** وهو المبدئ (البند) الأول من قانون SOX يتكون من تسعة بنود فرعية، ويحدد مجلس الإشراف على محاسبة الشركة العامة من أجل توفير رقابة مستقلة على شركات المحاسبة وتوفير خدمات تدقيق الحسابات، كما يكلف مجلس الرقابة المركزية بتسجيل مراقبي الحسابات، وتحديد العمليات والإجراءات المحددة للالتزام بتدقيق الحسابات والفحص وضوابط السلوك المهني ومراقبة الجودة. ومن مهام المجلس إصدار معايير محاسبية للشركات المهنية، وهذا من أكثر مهام المجلس التي تحظى بعدم قبول ومحل انتقاد من قبل مراقبي الحسابات. وكذلك المجلس يقوم بوضع معايير خاصة بتدقيق الشركات العامة والرقابة على الجودة وكذلك المعايير الأخلاقية ومن بين أهم المبادئ (البنود) الفرعية هما (البند 103: التدقيق، جودة الرقابة، الاستقلال، القواعد والمعايير) و (البند 108: المعايير المحاسبية). (Anders, 2013: 5) Mahmood, & Sabir (2023).

ويمكن القول بان آلية الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق يهدف الى توحيد تطبيق الممارسات المحاسبية، وتقديم تقارير مالية يمكن فهمها من قبل المستخدمين والمستثمرين في سوق الأوراق المالية العالمية. وبالتكامل مع مبدئ PCAOB من قانون SOX التي تقوم بتحديد العمليات والإجراءات المحددة للالتزام بتدقيق الحسابات والفحص وضوابط السلوك المهني ومراقبة الجودة وكذلك قيام بوضع معايير خاصة بتدقيق الشركات العامة والرقابة على الجودة وكذلك المعايير الأخلاقية بالتالي هذا التكامل يؤدي الى تعزيز جودة التقارير المالية في المصارف.

2-4 التكامل الثاني بين آلية التدقيق الداخلي ومبدئ مسؤولية المصارف عن عمليات الغش لتعزيز جودة التقارير المالية:

آلية التدقيق الداخلي: تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دوراً مهماً في تعزيز جودة التقارير المالية، وذلك بالمساهمة في تطبيق قاعدة المساءلة في المصرف، حيث يقوم المدققون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين العاملين في المصرف وتقليل مخاطر الفساد الإداري و المالي وعليه فإن التدقيق الداخلي يعد آلية مهمة من آليات المراقبة ضمن إطار الحوكمة، وبشكل خاص فيما يتصل بضمان دقة ونزاهة التقارير المالية واكتشاف حالات الغش والتزوير (سنوساوي، 2016: 51). أما **مبدئ مسؤولية المصارف عن عمليات الغش:** وهو المبدئ الحادي عشر من مبادئ قانون SOX ويتألف من سبعة بنود فرعية ويحدد الطرق المتبعة التي تقوم بها المصارف في الغش والتلاعب وفق سجلات وتطبيقات تتضمن أعداد إجرامية وتلك الجرائم عقوبات محددة، وما لا شك فيه ان لهذا المبدئ اثرا ايجابيا في خلق نوع من الاطمئنان لدى الإدارات العليا ولدى جهات الإشراف والرقابة المختلفة عندما يتوفر لديها اليقين بان قانون SOX يهتم بفرض تلك العقوبات (الخرسان وسعود، 2016: 225) (Jaf, & Xinping 2011) ان التكامل بين آلية التدقيق الداخلي ومبدئ مسؤولية المصارف عن عمليات الغش تمكن في اكتشاف حالات الغش والتزوير من خلال آلية التدقيق الداخلي في حين تحدد ابعاد الاجرامية لتلك الجرائم والعقوبات من قبل مبدئ مسؤولية المصارف عن عمليات الغش لما لها من اثر ايجابي للحصول على الضمان والأطمئنان لدى الادارة عند التكامل بين آلية التدقيق الداخلي ومسؤوليات المصارف عن عمليات الغش وبالتالي يتم تقليل مخاطر الفساد الاداري والمالي وضمان جودة التقارير المالية من خلال ردعها بهذا المبدئ لموظفي المصارف.

والشكل التالي يوضح دور تكامل الأليات المحاسبية للحوكمة و مبادئ قانون SOX في تعزيز جودة التقارير المالية



المصدر من إعداد ألباحثان.

5- الجانب التطبيقي

1-5 محور الاول: صدق الاستبانة وثبات الأداة: تم اختبارات الصدق والثبات الاستبانة وكانت كالآتي:

ومن الجدير بالذكر أن الباحثان قام بتوزيع (95) استبانة استبانة على مجتمع البحث من العاملين بمهنة المحاسبة والتدقيق في المصارف العاملة في إقليم كردستان العراق، وقد أعيد (83) منها، ونسبة الاسترجاع (87.4%) من تلك الاستبانات.

1-5 صدق الاستبانة: يجب أن يتم قياس فقرات الاستبانة كل ما وضعت لقياسه، ولذلك قد تم التأكد بطريقة الصدق الظاهري التي تنص على يجب أن يتم قياسه بالأعتد على آراء المحكمين والذي يتطلب التحقق من الصدق الظاهري للمقياس من خلال

الإستعانة بالمحكمين، وعلى ضوء ذلك قام الباحثان بعرض الأستبانة على مجموعة من المحكمين الأكاديميين المتخصصين، وذوي الخبرة في مجال الدراسة، وتبعاً لذلك استجاب الباحثان لأرائهم وقاما بإجراء مايلزم به من تعديل باضافة وحذف في ضوء المقترحات المقدمة من المحكمين.

1-5 2- ثبات الاستبانة: ويقصد به أن هذه الاستبانة أعطت النتيجة نفسها لو أعيدت توزيعها أكثر من مرة وتحت الظروف والشروط نفسها، ولقياس ثبات الاستبانة تم استخدام تحليل الثبات (Reliability Analysis)، ومن خلال مقياس ألفا - كرونباخ (Alpha - Cronbach)، وقد يكون مقبولاً عندما تكون هذه القيمة مساوية أو أكبر من (0.60)، ولغرض التأكد من دقة قياس متغيرات الاستبانة فقد قام الباحثان

1- اختبار الفرضية الفرعية الاولى وتحليلها والتي تنص: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية للتكامل بين الية معايير المحاسبة والتدقيق كإحدى الآليات المحاسبية لحوكمة المصارف ومبدئ PCAOB كإحدى مبادئ قانون ساربنز- اوكسلي (sox) و تعزيز جودة التقارير المالية.

بينت نتائج تحليل معامل الارتباط بين متغيري الدراسة وحسب المؤشر الكلي الموضح في الجدول رقم (17) وجود علاقة معنوية قوية وموجبة بين المتغيرين وعلى المستوى الكلي وبمستويات عالية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بين متغير التكامل بين الية معايير المحاسبة والتدقيق ومبدئ PCAOB وتعزيز جودة التقارير المالية الى (**0.478) (وعند مستوى معنوي (0.05)، وبلغت القيمة الاحتمالية الى (p-value = 0.000) إذ تؤكد هذه النتيجة أن هنالك تلازماً بين المتغيرين مما يمكن الاستنتاج منه إن تشجيع المصارف من قبل الجهات المهنية الرسمية بتطبيق التكامل بين الية معايير المحاسبة والتدقيق ومبدئ PCAOB يؤدي الى تعزيز جودة التقارير المالية، وبهذا تحققت صحة الفرضية الرئيسية الاولى التي تنص على وجود علاقة معنوية بين PCAOB وتعزيز جودة التقارير المالية .

الجدول رقم 2 معامل ارتباط التكامل بين الية معايير المحاسبة والتدقيق ومبدئ PCAOB وتعزيز جودة التقارير المالية

تعزيز جودة التقارير المالية		المتغير المعتمد
		المتغير المستقل
معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)	الية معايير المحاسبة والتدقيق ومبدئ PCAOB
0.478**	0.000	

N= 83

** العلاقة معنوية عند مستوى (p-value ≤ 0.05)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الإحصائي SPSS.

ولذلك فإن نتائج تحليل العلاقات على المستوى الجزئي تدعم بقوة نتائج تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة الرئيسة على المستوى الكلي والعام، وعليه يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى.

2-2-2 اختبار الفرضية الفرعية الثانية وتحليلها والتي تنص: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية للتكامل بين الية التدقيق الداخلي كإحدى الآليات المحاسبية لحوكمة المصارف ومبدئ مسؤولية المصارف عن عمليات الغش كإحدى مبادئ قانون ساربنز- اوكسلي (sox) و تعزيز جودة التقارير المالية.

بينت نتائج تحليل معامل الارتباط بين متغيري الدراسة وحسب المؤشر الكلي الموضح في الجدول رقم (3) وجود علاقة معنوية قوية وموجبة بين المتغيرين وعلى المستوى الكلي وبمستويات عالية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بين متغير "التكامل بين الية التدقيق الداخلي ومبدئ مسؤولية المصارف عن عمليات الغش" وتعزيز جودة التقارير المالية الى (**0.386) (وعند مستوى معنوي (0.05)، وبلغت القيمة الاحتمالية الى (p-value = 0.000) إذ تؤكد هذه النتيجة أن هنالك تلازماً بين المتغيرين مما يمكن الاستنتاج أن فعالية التكامل بين الية معايير المحاسبة والتدقيق ومبدئ مسؤولية المصارف عن عمليات الغش في المصارف يؤدي الى تعزيز جودة التقارير المالية، وبهذا تحققت صحة الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على وجود علاقة معنوية بين التكامل بين آلية التدقيق الداخلي ومبدئ مسؤولية المصارف عن عمليات الغش وتعزيز جودة التقارير المالية.

يجراء اختبار أولي لمتغيرات الاستبانة، والجدول رقم (1) يعرض نتائج معاملات الثبات لفقرات متغيرات الدراسة:

الجدول رقم 1 اختبار ألفا كرونباخ لثبات الأستبانة

أبعاد و متغيرات الدراسة	عدد العبارات	قيمة المعامل
معايير المحاسبة والتدقيق وPCAOB	5	0.964
التدقيق الداخلي ومسؤولية المصارف عن عمليات الغش	5	0.964
لجان التدقيق و مسؤولية المصارف	5	0.964
التدقيق الخارجي و استقلالية مراقب الحسابات	5	0.965
جودة التقارير المالية	5	0.971
المجموع	25	0.9656

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي SPSS.

ونلاحظ من الجدول (1) أن قيمة المعامل لفقرات المحور الأول الى المحور الثالث جميعها استبانة الإستبانة تقع ضمن (0.964- 0.971) وهي قيمة عالية مقارنةً بـ (0.60) وهذا يدل على ثبات جميع محاور استبانة، ومعاملات الثبات للاستبانة بشكل عام كانت (25) عبارة تساوي (0.9656) وهي قيمة عالية تدل على ثبات الاستبانة بشكل عام.

وفي ضوء ذلك تأكد الباحثان صدق استبانة الدراسة في صورتها النهائية، مما يجعله على ثقة تامة بصحة الأستبانة وبذلك يمكنه تحليل النتائج والأجابات عن أسئلة الدراسة ومن ثم اختبار فرضياته.

3-1-5 أساليب التحليل الإحصائية المستخدمة في الدراسة: من أجل الوصول الى مؤشرات معتمدة تدعم أهداف وفرضيات الدراسة، قام الباحثان باستشارة مختص في الجوانب الإحصائية، لمعالجة البيانات لغرض اختبار نموذج الدراسة وفرضياتها. وإن البيانات قد خصت من أجل تبويبها و جدولتها ليسهل التعامل معها بواسطة الحاسوب، وقد أستخدم البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات والحصول على نتائج لجميع فقرات المحاور المستخدمة في الاستبيان، وتم إستعمال الأدوات الإحصائية الآتية:

أ- اختبار ألفا كرونباخ: يستعمل لمعرفة ثبات فقرات الأستبانة.

ب- معامل التحديد (R²): يستخدم لمعرفة حجم التغيرات في المتغير المعتمد التي يمكن تفسيرها بواسطة التغير في المتغير المستقل.

ج- معامل الأرتباط البسيط: يستخدم هذا المقياس بهدف التحقق من قوة ونوع علاقات الأرتباط ما بين متغيرات أبعاد متغيرات الدراسة.

د- معامل الانحدار: يستخدم لمعرفة وقياس الأثر والعلاقات ما بين متغيرات أبعاد الدراسة.

2-5 محور الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

1-2-5 اختبار الفرضية الرئيسية الاولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى (0.05 ≤ a) للتكامل بين الآليات المحاسبية لحوكمة المصارف (الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق، التدقيق الداخلي، لجان التدقيق، التدقيق الخارجي) ومبادئ قانون ساربنز- اوكسلي (SOX) (مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة (PCAOB)، استقلالية مراقب الحسابات، مسؤولية الشركات، مسؤولية المصارف عن عمليات الغش) و تعزيز جودة التقارير المالية. ويتم ذلك من خلال الفرضيات الفرعية الآتية:

الجدول رقم 3 جدول معامل الارتباط للتكامل بين آلية التدقيق الداخلي ومبدئ مسؤولية المصارف عن عمليات الغش وتعزيز جودة التقارير المالية

تعزيز جودة التقارير المالية		المتغير المعتمد
		المتغير المستقل
معامل الارتباط	(Sig) القيمة الاحتمالية	آلية التدقيق الداخلي ومبدئ مسؤولية المصارف عن عمليات الغش
0.386**	0.000	

** العلاقة معنوية عند مستوى (0.05 p-value ≤) N=83

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

ولذلك فإن نتائج تحليل العلاقات على المستوى الجزئي تدعم وبقوة نتائج تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة الرئيسة على المستوى الكلي والعام، وعليه يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية.

3-2-5 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة وتحليلها والتي تنص: "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية للتكامل بين آلية لجان التدقيق كإحدى الآليات المحاسبية لحوكمة المصارف ومبدئ مسؤولية المصارف كإحدى مبادئ قانون سارينز- اوكسلي (SOX) وتعزيز جودة التقارير المالية".

بينت نتائج تحليل معامل الارتباط بين متغيري الدراسة وحسب المؤشر الكلي الموضح في الجدول رقم (3) وجود علاقة معنوية قوية وموجبة بين المتغيرين وعلى المستوى الكلي وبمستويات عالية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بين متغير "التكامل بين آلية لجان التدقيق ومبدئ مسؤولية المصارف" و "تعزيز جودة التقارير المالية" إلى (0.516**) وعند المستوى المعنوي (0.05)، وبلغت قيمة الاحتمالية إلى (p-value = 0.000) إذ تؤكد هذه النتيجة أن هنالك تلازماً بين المتغيرين مما يمكن الاستنتاج أن وجود التكامل بين آلية لجان التدقيق ومبدئ مسؤولية المصارف في المصارف يؤدي إلى تعزيز جودة التقارير المالية، وبهذا تحققت صحة الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على وجود علاقة معنوية بين التكامل بين مسؤولية المصارف كإحدى مبادئ قانون SOX وتعزيز جودة التقارير المالية.

الجدول رقم 3 جدول معامل الارتباط بين آلية لجان التدقيق ومبدئ مسؤولية المصارف وتعزيز جودة التقارير المالية

تعزيز جودة التقارير المالية		المتغير المعتمد
		المتغير المستقل
معامل الارتباط	(Sig) القيمة الاحتمالية	آلية لجان التدقيق ومبدئ مسؤولية المصارف
0.516**	0.000	

** العلاقة معنوية عند مستوى (0.05 p-value ≤) N= 83

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

وبذلك فإن نتائج تحليل العلاقات على المستوى الجزئي تدعم وبقوة نتائج تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة الرئيسة على المستوى الكلي والعام، وعليه يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة.

4-2-5 اختبار الفرضية الفرعية الرابعة وتحليلها والتي تنص: "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى (0.05 ≤ a) للتكامل بين آلية التدقيق الخارجي كإحدى الآليات المحاسبية لحوكمة المصارف ومبدئ استقلالية مراقب الحسابات كإحدى مبادئ قانون سارينز- اوكسلي (SOX) وتعزيز جودة التقارير المالية".

بينت نتائج تحليل معامل الارتباط بين متغيري الدراسة وحسب المؤشر الكلي الموضح في الجدول (4) وجود علاقة معنوية قوية وموجبة بين المتغيرين وعلى المستوى الكلي

وبمستويات عالية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بين متغير "التكامل بين آلية التدقيق الخارجي ومبدئ استقلالية مراقب الحسابات" و "تعزيز جودة التقارير المالية" إلى (0.390**) وعند المستوى المعنوي (0.05)، وبلغت قيمة الاحتمالية إلى (p-value = 0.000) إذ تؤكد هذه النتيجة أن هنالك تلازماً بين المتغيرين مما يمكن الاستنتاج أن التكامل بين آلية التدقيق الخارجي ومبدئ استقلالية مراقب الحسابات يؤدي إلى تعزيز جودة التقارير المالية، وبهذا تحققت صحة الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على وجود علاقة معنوية بين التكامل بين آلية التدقيق الخارجي ومبدئ استقلالية مراقب الحسابات وتعزيز جودة التقارير المالية.

جدول رقم 4 جدول معامل الارتباط بين التكامل بين آلية التدقيق الخارجي ومبدئ استقلالية مراقب الحسابات وتعزيز جودة التقارير المالية

تعزيز جودة التقارير المالية		المتغير المعتمد
		المتغير المستقل
معامل الارتباط	(Sig) القيمة الاحتمالية	آلية التدقيق الخارجي ومبدئ استقلالية مراقب الحسابات
0.390**	0.000	

** العلاقة معنوية عند مستوى (0.05 p-value ≤) N=83

N=

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

وبذلك فإن نتائج تحليل العلاقات على المستوى الجزئي تدعم وبقوة نتائج تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة الرئيسة على المستوى الكلي والعام، وعليه يتم قبول الفرضية الفرعية الرابعة.

3-5 اختبار الفرضية الرئيسة الثانية:

يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى (0.05 ≤ a) للتكامل بين الآليات المحاسبية لحوكمة المصارف (الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق، التدقيق الداخلي، لجان التدقيق، التدقيق الخارجي) ومبادئ قانون سارينز اوكسلي SOX (مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة (PCAOB)، استقلالية مراقب الحسابات، مسؤولية المصارف، مسؤولية المصارف عن عمليات الغش) على تعزيز جودة التقارير المالية.

3-5-1 اختبار الفرضية الفرعية الثانية وتنص على: يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى (0.05 ≤ a) للتكامل بين آلية معايير المحاسبة والتدقيق كإحدى الآليات المحاسبية لحوكمة المصارف ومبدئ PCAOB كإحدى مبادئ قانون سارينز- اوكسلي (SOX) على تعزيز جودة التقارير المالية.

تحليل التأثير بين متغيرات الدراسة (التكامل بين آلية معايير المحاسبة والتدقيق ومبدئ PCAOB على تعزيز جودة التقارير المالية)، تشير نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط الموضح في الجدول رقم (5) إلى تأثير المتغير المستقل "التكامل بين آلية معايير المحاسبة والتدقيق كإحدى الآليات المحاسبية لحوكمة المصارف ومبدئ PCAOB كإحدى مبادئ قانون سارينز- اوكسلي (SOX) على المتغير المعتمد "تعزيز جودة التقارير المالية" وعلى النحو الآتي:

وجود تأثير معنوي للمتغير المستقل (التكامل بين آلية معايير المحاسبة والتدقيق ومبدئ PCAOB) على المتغير المستجيب أو المعتمد (تعزيز جودة التقارير المالية) وعلى مستوى المؤشر الكلي، إذ بلغت قيمة المستوى المعنوي (P-Value) المحسوبة (0.000) وهي أقل بكثير من قيمة المستوى المعنوي الافتراضي والذي اعتمده الدراسة، ويدعمه قيمة (F) المحسوبة والبالغة (49.517) كانت أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (3.96) ودرجات حرية (1.71) مما يشير إلى معنوية التأثير وعند مستوى (0.05). واستناداً

تحليل التأثير بين متغيرات الدراسة (التكامل بين آلية التدقيق الداخلي ومبديئ مسؤولية المصارف عن عمليات الغش على تعزيز جودة التقارير المالية)، تشير نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط الموضح في الجدول رقم (6) الى تأثير المتغير المستقل "التكامل بين آلية التدقيق الداخلي ومبديئ مسؤولية المصارف عن عمليات الغش" على المتغير المعتمد "تعزيز جودة التقارير المالية" وعلى النحو الآتي:

وجود تأثير معنوي للمتغير المستقل (التكامل بين آلية التدقيق الداخلي ومبديئ مسؤولية المصارف عن عمليات الغش) على المتغير المستجيب أو المعتمد (تعزيز جودة التقارير المالية) وعلى مستوى المؤشر الكلي، إذ بلغت قيمة المستوى المعنوي (P-Value) المحسوبة (0.000) وهي أقل بكثير من قيمة المستوى المعنوي الافتراضي والذي اعتمده الدراسة، ويدعمه قيمة (F) المحسوبة والبالغة (45.165) كانت أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (3.96) وبدرجات حرية (1.71) مما يشير إلى معنوية التأثير وعند مستوى (0.05). واستناداً إلى هذه النتيجة يمكن استنتاج تأثير متغير التكامل بين آلية التدقيق الداخلي ومبديئ مسؤولية المصارف عن عمليات الغش في متغير تعزيز جودة التقارير المالية والذي يشير إلى أن التكامل بين آلية التدقيق الداخلي ومبديئ مسؤولية المصارف عن عمليات الغش في المصارف المبحوثة يؤثر في تعزيز جودة التقارير المالية كما وتشير نتائج التحليل على المستوى الكلي إلى الآتي:

- على ضوء معادلة الانحدار تبين أن قيمة الثابت (B_0) والبالغة (1.855) أن هناك حافزاً قوياً لتعزيز جودة التقارير المالية بمقدار (1.855) حتى لو كانت التكامل بين آلية التدقيق الداخلي ومبديئ مسؤولية المصارف عن عمليات الغش مساوية للصفر. وعليه يمكن تفسير هذه النتيجة بأن تعزيز جودة التقارير المالية تستمد خصائصها وبمستويات عالية من التكامل بين آلية التدقيق الداخلي ومبديئ مسؤولية المصارف عن عمليات الغش في المصارف المبحوثة.

- أما قيمة الميل الحدي (B_1) فقد بلغت (0.598) وهي دلالة على أن تغيراً مقداره واحد (1) في متغير التكامل بين آلية التدقيق الداخلي ومبديئ مسؤولية المصارف عن عمليات الغش يؤدي إلى تغير تعزيز جودة التقارير المالية بمقدار (0.598)، وهو تغير كبير يمكن الاستناد عليه في تفسير التأثير للمتغير المستقل للتكامل بين آلية التدقيق الداخلي ومبديئ مسؤولية المصارف عن عمليات الغش على المتغير المعتمد لتعزيز جودة التقارير المالية، وكانت قيمة (t) المحسوبة (6.720) وهي قيمة معنوية عند المستوى المعنوي (0.05).

- أما قيمة (R^2) فقد بلغت (0.358) والتي تشير إلى أن ما نسبته (35.8%) من التغيير الذي يحدث في تعزيز جودة التقارير المالية يعود إلى التكامل بين آلية التدقيق الداخلي ومبديئ مسؤولية المصارف عن عمليات الغش، أي أن القيمة التفسيرية للمتغير المستقل فيما يحدث للمتغير المستجيب بلغت (35.8%)، كما تشير هذه النتيجة إلى أن النسبة التأثيرية المتبقية والبالغة (64.2%) تعود إلى متغيرات أخرى.

الجدول 6 تحليل تأثير التكامل بين آلية التدقيق الداخلي ومبديئ مسؤولية المصارف عن عمليات الغش على تعزيز جودة التقارير المالية

تعزيز جودة التقارير المالية				المتغير المعتمد المتغير المستقل
R ²	F	B ₁	الثابت- B ₀	

إلى هذه النتيجة يمكن الاستنتاج بوجود تأثير لمتغير التكامل بين آلية معايير المحاسبة والتدقيق ومبديئ PCAOB على المتغير لتعزيز جودة التقارير المالية والذي يشير إلى أن اعتماد المصارف المبحوثة على تطبيق التكامل بين آلية معايير المحاسبة والتدقيق ومبديئ PCAOB يؤثر في تعزيز جودة التقارير المالية كما وتشير نتائج التحليل على المستوى الكلي إلى الآتي:

على ضوء معادلة الانحدار تبين أن قيمة الثابت (B_0) والبالغة (1.880) أن هناك وجود لتعزيز جودة التقارير المالية بمقدار (1.880) حتى لو كان التكامل بين آلية معايير المحاسبة والتدقيق ومبديئ PCAOB مساوية للصفر. وعليه يمكن تفسير هذه النتيجة بأن تعزيز جودة التقارير المالية تستمد خصائصها وبمستويات عالية من تطبيق التكامل بين آلية معايير المحاسبة والتدقيق ومبديئ PCAOB في المصارف المبحوثة.

أما قيمة الميل الحدي (B_1) فقد بلغت (0.616) وهي دلالة على أن تغيراً مقداره واحد (1) في متغير التكامل بين آلية معايير المحاسبة والتدقيق ومبديئ PCAOB يؤدي إلى تغير تعزيز جودة التقارير المالية بمقدار (0.616)، وهو تغير كبير يمكن الاستناد عليه في تفسير تأثير للمتغير المستقل (التكامل بين آلية معايير المحاسبة والتدقيق ومبديئ PCAOB) في المتغير المعتمد لتعزيز جودة التقارير المالية، وكانت قيمة (t) المحسوبة (7.037) وهي قيمة معنوية عند المستوى المعنوي (0.05).

- أما قيمة (R^2) فقد بلغت (0.379) والتي تشير إلى أن ما نسبته (37.9%) من التغيير الذي يحدث في تعزيز جودة التقارير المالية يعود إلى التكامل بين آلية معايير المحاسبة والتدقيق ومبديئ PCAOB، أي أن القيمة التفسيرية للمتغير المستقل فيما يحدث للمتغير المستجيب بلغت (37.9%)، كما تشير هذه النتيجة إلى أن النسبة التأثيرية المتبقية والبالغة (62.1%) تعود إلى متغيرات أخرى.

الجدول رقم 5 تحليل تأثير التكامل بين آلية معايير المحاسبة والتدقيق ومبديئ PCAOB على تعزيز جودة التقارير المالية

تعزيز جودة التقارير المالية				المتغير المعتمد المتغير المستقل
R ²	F	B ₁	الثابت- B ₀	
0.379	49.517	0.616	1.880	آلية معايير المحاسبة والتدقيق ومبديئ PCAOB
%37.9	Sig.(0.000)	t(7.037)	t(7.212)	
		Sig.(0.000)	Sig.(0.000)	
F (1, 11) = (Sig. ≤ 0.05) احتمالية				** معنوية عالية عندما تكون القيمة الاحتمالية (Sig. ≤ 0.05)

N = 83 3.96

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

ولذلك فإن نتائج تحليل التأثير على المستوى الجزئي تدعم بقوة نتائج تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة الرئيسة على المستوى الكلي العام، وعليه يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى.

2-3-5 اختبار الفرضية الفرعية الثانية وتنص على: يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتكامل بين آلية التدقيق الداخلي كإحدى الآليات المحاسبية لحوكمة المصارف ومبديئ مسؤولية المصارف عن عمليات الغش كإحدى مبادئ قانون سارينز- اوكسلي (SOX) على تعزيز جودة التقارير المالية.

للمتغير المستجيب بلغت (36.8%)، كما تشير هذه النتيجة إلى أن النسبة التأثيرية المتبقية والبالغة (63.2%) تعود إلى متغيرات أخرى.

الجدول رقم 7 تحليل تأثير التكامل بين آلية لجان التدقيق ومبادئ مسؤولية المصارف على تعزيز جودة التقارير المالية

تعزيز جودة التقارير المالية				المتغير المعتمد
R ²	F	B ₁	الثابت-B ₀	
%36.8	47.077 Sig.(0.000)	606.0 t(6.861) Sig.(0.000)	876.1 t(7.007) Sig.(0.000)	آلية لجان التدقيق ومبادئ مسؤولية المصارف

N= 83 F (1, 71)= 3.96 ** (Sig. ≤ 0.05) معنوية عالية عندما تكون القيمة الاحتمالية

SPSS المصدر: من إعداد الباحثين بالإحصاء على برامج التحليل الإحصائي

وبذلك فإن نتائج تحليل التأثير على المستوى الجزئي تدعم بقوة نتائج تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة الرئيسة على المستوى الكلي والعام، وعليه يتم قبول الفرضية الثالثة. 4-3-5 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة وتنص على:

تحليل التأثير بين متغيرات الدراسة (التكامل بين آلية التدقيق الخارجي ومبادئ استقلالية مراقب الحسابات و تعزيز جودة التقارير المالية)، تشير نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط الموضح في الجدول رقم (8) إلى تأثير المتغير المستقل " وجود التكامل بين التدقيق الخارجي ومبادئ استقلالية مراقب الحسابات على المتغير المعتمد "تعزيز جودة التقارير المالية" وعلى النحو الآتي:

تأثير معنوي للمتغير المستقل (التكامل بين التدقيق الخارجي ومبادئ استقلالية مراقب الحسابات) على المتغير المستجيب أو المعتمد (تعزيز جودة التقارير المالية) وعلى مستوى المؤشر الكلي، إذ بلغت قيمة المستوى المعنوي (P-Value) المحسوبة (0.000) وهي أقل بكثير من قيمة مستوى المعنوي الافتراضي والذي اعتمده الدراسة، وتدعمه قيمة (F) المحسوبة والبالغة (37.534) كانت أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (3.96) وبدرجات حرية (1.71) مما يشير إلى معنوية التأثير وعند مستوى (0.05). واستناداً إلى هذه النتيجة يمكن الاستنتاج بأن هناك تأثيراً لمتغير التكامل بين التدقيق الخارجي ومبادئ استقلالية مراقب الحسابات في المتغير المعتمد تعزيز جودة التقارير المالية والذي يشير إلى أن التكامل بين التدقيق الخارجي ومبادئ استقلالية مراقب الحسابات في المصارف المبحوثة يؤثر في تعزيز جودة التقارير المالية، كما وتشير نتائج التحليل على المستوى الكلي إلى الآتي:

على ضوء معادلة الانحدار تبين أن قيمة الثابت (B₀) والبالغة (744.1) أن هناك وجود لتعزيز جودة التقارير المالية وبمقدار (744.1) حتى لو كان التكامل بين التدقيق الخارجي ومبادئ استقلالية مراقب الحسابات مساوية للصفر. وعليه يمكن تفسير هذه النتيجة بأن تعزيز جودة التقارير المالية تستمد خصائصها ومستويات عالية من وجود التكامل بين التدقيق الخارجي ومبادئ استقلالية مراقب الحسابات في المصارف المبحوثة.

أما قيمة الميل الحدي (B₁) فقد بلغت (0.563) وهي دلالة على أن تغيراً مقداره واحد (1) في متغير التكامل بين التدقيق الخارجي ومبادئ استقلالية مراقب الحسابات يؤدي إلى تغير تعزيز جودة التقارير المالية بمقدار (0.563)، وهو تغير كبير يمكن الاستناد عليه في تفسير التأثير للمتغير المستقل التكامل بين التدقيق الخارجي ومبادئ استقلالية

الآلية التدقيق الداخلي ومبادئ مسؤولية المصارف عن عمليات الفشل	1.855 t(6.725) Sig.(0.000)	0.598 t(6.720) Sig.(0.000)	45.165 Sig.(0.000)	%35.8
---	----------------------------------	----------------------------------	-----------------------	-------

وبذلك فإن نتائج تحليل التأثير على المستوى الجزئي تدعم بقوة نتائج تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة الرئيسة على المستوى الكلي والعام، وعليه يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية.

3-3-5 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة وتنص على: يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى (a ≤ 0.05) للتكامل بين آلية لجان التدقيق كإحدى الآليات المحاسبية لحوكمة المصارف ومبادئ مسؤولية المصارف كإحدى مبادئ قانون ساربنز- اوكسلي (sox) على تعزيز جودة التقارير المالية.

تحليل التأثير بين متغيرات الدراسة (التكامل بين آلية لجان التدقيق ومبادئ مسؤولية المصارف على تعزيز جودة التقارير المالية).

تشير نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط الموضحة في الجدول رقم (7) إلى تأثير المتغير المستقل " التكامل بين آلية لجان التدقيق ومبادئ مسؤولية المصارف " على المتغير المعتمد " تعزيز جودة التقارير المالية " وعلى النحو الآتي:

وجود تأثير معنوي للمتغير المستقل (التكامل بين آلية لجان التدقيق ومبادئ مسؤولية المصارف) على المتغير المستجيب أو المعتمد (تعزيز جودة التقارير المالية) وعلى مستوى المؤشر الكلي، إذ بلغت قيمة المستوى المعنوي (P-Value) المحسوبة (0.000) وهي أقل بكثير من قيمة المستوى المعنوي الافتراضي والذي اعتمده الدراسة، ويدعمه قيمة (F) المحسوبة والبالغة (47.077) كانت أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (3.96) وبدرجات حرية (1.71) مما يشير إلى معنوية التأثير وعند مستوى (0.05). واستناداً إلى هذه النتيجة يمكن الاستنتاج بأن هناك تأثيراً لمتغير التكامل بين آلية لجان التدقيق ومبادئ مسؤولية المصارف في المتغير تعزيز جودة التقارير المالية والذي يشير إلى أن وجود التكامل بين آلية لجان التدقيق ومبادئ مسؤولية المصارف في المصارف المبحوثة يؤثر في تعزيز جودة التقارير المالية كما وتشير نتائج التحليل على المستوى الكلي إلى الآتي:

في ضوء معادلة الانحدار تبين أن قيمة الثابت (B₀) والبالغة (1.876) أن هناك وجود لتعزيز جودة التقارير المالية وبمقدار (1.876) حتى لو كانت مسؤولية المصارف مساوية للصفر. وعليه يمكن تفسير هذه النتيجة بأن تعزيز جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية تستمد خصائصها ومستويات عالية من وجود مسؤولية المصارف في المصارف المبحوثة.

- أما قيمة الميل الحدي (B₁) فقد بلغت (606.0) وهي دلالة على أن تغيراً مقداره واحد (1) في متغير التكامل بين آلية لجان التدقيق ومبادئ مسؤولية المصارف يؤدي إلى تغير تعزيز جودة التقارير المالية بمقدار (606.0)، وهو تغير كبير يمكن الاستناد عليه في تفسير التأثير للمتغير المستقل التكامل بين آلية لجان التدقيق ومبادئ مسؤولية المصارف على المتغير المعتمد تعزيز جودة التقارير المالية، وكانت قيمة (t) المحسوبة (6.861) وهي قيمة معنوية عند المستوى المعنوي (0.05).

- أما قيمة (R²) فقد بلغت (0.368) تشير إلى أن ما نسبته (36.8%) من التغير الذي يحدث في تعزيز جودة التقارير المالية يعود إلى التكامل بين آلية لجان التدقيق ومبادئ مسؤولية المصارف، أي أن القيمة التفسيرية للمتغير المستقل فيما يحدث

الحاصل في تعزيز جودة التقارير المالية، وهذا ما أوضحه معامل التحديد (R^2) وتشير قيمة معامل الميل الحدي (B_1) التي بلغت (0.651) إلى ان التغير في آلية التدقيق الداخلي بوحدة واحدة سوف يؤدي الى تغيير في تعزيز جودة التقارير المالية بمقدار (0.651)، وكانت قيمة (t) المحوسبة (7.712) وهي قيمة معنوية عند المستوى المعنوي (0.05). كما هو موضح في الجدول (18).

2- تبين من نتائج الدراسة وجود تأثير معنوي للمتغير المستقل (التدقيق الخارجي) على المتغير المستجيب أو المعتمد (تعزيز جودة التقارير المالية) وعلى مستوى المؤشر الكلي، تدعمه قيمة (F) المحسوبة والبالغة (47.282) كانت أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (3.96). وفسرت آلية التدقيق الخارجي مانسبته (36.9%) من التباين الحاصل في تعزيز جودة التقارير المالية، وهذا ما أوضحه معامل التحديد (R^2) وتشير قيمة معامل الميل الحدي (B_1) التي بلغت (0.607) إلى ان التغير في آلية التدقيق الخارجي بوحدة واحدة سوف يؤدي الى تغيير في تعزيز جودة التقارير المالية بمقدار (0.607)، وكانت قيمة (t) المحوسبة (6.876) وهي قيمة معنوية عند المستوى المعنوي (0.05). كما هو موضح في الجدول (20).

3- تبين من نتائج الدراسة الميدانية وجود تأثير معنوي للمتغير المستقل مبدئ (PCAOB) كإحدى مبادئ قانون SOX على المتغير المستجيب أو المعتمد (تعزيز جودة التقارير المالية) وعلى مستوى المؤشر الكلي، تدعمه قيمة (F) المحسوبة والبالغة (19.623) كانت أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (3.96). وفسر مبدئ (PCAOB) مانسبته (19.5%) من التباين الحاصل في تعزيز جودة التقارير المالية، وهذا ما أوضحه معامل التحديد (R^2) وتشير قيمة معامل الميل الحدي (B_1) التي بلغت (0.442) إلى ان التغير في مبدئ (PCAOB) بوحدة واحدة سوف يؤدي الى تغيير في تعزيز جودة التقارير المالية بمقدار (0.442)، وكانت قيمة (t) المحوسبة (4.430) وهي قيمة معنوية عند المستوى المعنوي (0.05). كما هو موضح في الجدول (25).

4- تبين من نتائج الدراسة الميدانية وجود تأثير معنوي للمتغير المستقل مبدئ مسؤولية المصارف كإحدى مبادئ قانون SOX على المتغير المستجيب أو المعتمد (تعزيز جودة التقارير المالية) وعلى مستوى المؤشر الكلي، تدعمه قيمة (F) المحسوبة والبالغة (40.910) كانت أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (3.96). وفسر مبدئ مسؤولية المصارف مانسبته (33.6%) من التباين الحاصل في تعزيز جودة التقارير المالية، وهذا ما أوضحه معامل التحديد (R^2) وتشير قيمة معامل الميل الحدي (B_1) التي بلغت (579.0) إلى ان التغير في مبدئ مسؤولية المصارف بوحدة واحدة سوف يؤدي الى تغيير في تعزيز جودة التقارير المالية بمقدار (579.0)، وكانت قيمة (t) المحوسبة (6.396) وهي قيمة معنوية عند المستوى المعنوي (0.05). كما هو موضح في الجدول (27).

5- تبين من نتائج الدراسة الميدانية وجود تأثير معنوي للمتغير المستقل (التكامل بين آلية معايير المحاسبة والتدقيق ومبدئ PCAOB) في المتغير التابع (تعزيز جودة التقارير المالية) وعلى مستوى المؤشر الكلي، ويدعمه قيمة (F) المحسوبة والبالغة (49.517) كانت أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (3.96) وفسرت التكامل بين آلية معايير المحاسبة والتدقيق ومبدئ PCAOB ما نسبته (37.9%) من التباين الحاصل في تعزيز جودة التقارير المالية، وهذا ما أوضحه معامل التحديد (R^2) وتشير قيمة معامل الميل الحدي (B_1) التي بلغت (0.616) الى أن التغير في التكامل بين آلية معايير المحاسبة والتدقيق ومبدئ PCAOB بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى تغير في تعزيز جودة التقارير المالية بمقدار (0.616)، وكانت قيمة (t) المحوسبة (7.037) وهي قيمة معنوية عند المستوى المعنوي (0.05)، كما هو مبين في الجدول رقم (33).

مراقب الحسابات على المتغير المعتمد تعزيز جودة التقارير المالية، وكانت قيمة (t) المحوسبة (6.127) وهي قيمة معنوية عند المستوى المعنوي (0.05).

- أما قيمة (R^2) بلغت (0.317) تشير أن ما نسبته (31.7%) التغير الذي يحدث في تعزيز جودة التقارير المالية يعود الى التكامل بين آلية التدقيق الخارجي ومبدئ استقلالية مراقب الحسابات، أي أن القيمة التفسيرية للمتغير المستقل فيما يحدث للمتغير المستجيب بلغت (31.7%)، كما تشير هذه النتيجة إلى أن النسبة التأثيرية المتبقية والبالغة (68.3%) تعود الى متغيرات أخرى.

الجدول رقم 8 جدول تحليل تأثير التكامل بين آلية التدقيق الخارجي ومبدئ استقلالية مراقب الحسابات على تعزيز جودة التقارير المالية

المتغير المستقل	تعزيز جودة التقارير المالية			
	R ²	F	B ₁	الثابت - B ₀
آلية التدقيق الخارجي ومبدئ استقلالية مراقب الحسابات	31.7%	37.534 Sig.(0.000)	0.563 t(6.127) Sig.(0.000)	744.1 t(5.471) Sig.(0.000)

** معنوية عالية عندما تكون القيمة الاحتمالية (Sig. ≤ 0.05) F (1, 77) = 3.96 N = 83
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي SPSS

وبذلك فإن نتائج تحليل التأثير على المستوى الجزئي تدعم وبقوة نتائج تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة الرئيسية ع على المستوى الكلي العام، وعليه يتم قبول الفرضية الفرعية الرابعة.

6- الاستنتاجات والتوصيات

1-6 الاستنتاجات:

1-1-6 إستنتاجات الجانب النظري:

1- تلعب التكامل بين الاليات المحاسبية لحوكمة المصارف ومبادئ قانون ساربنز اوكسلي دوراً مهماً في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في المصارف كما يؤدي الى تعزيز جودة التقارير المالية.

2- وجود تشابه واتساق بين الاليات المحاسبية لحوكمة المصارف و البنود الوارد بقانون (SOX) مواد الوارد بالقوانين والتشريعات في الإقليم وهذا ما يظهر امكانية اعتماد التكامل بين الاليات المحاسبية للحوكمة المصارف وقانون (SOX) كمنظومة تشريعية وأطارا شاملا لاعادة هيكلية مهنة المحاسبة والتدقيق في إقليم كردستان العراق.

3- إن التكامل بين الليات المحاسبية للحوكمة المصارف ومبادئ قانون (SOX) وما تتضمنها كل من الليات و البنود يحد من الفساد الاداري والمالي وتعزيز موثوقية القوائم والتقارير المالية لأنها تهتم بتحقيق الإفصاح والشفافية في كافة المعلومات وخاصة المالية منها.

4- إن لقانون SOX دوراً فعالاً و هاماً و بارزا في تطبيق حوكمة المصارف في المصارف وهذا يعزز من جودة التقارير المالية مما يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين.

1-6-2 نتائج الجانب العملي :

1- تبين من نتائج الدراسة الميدانية وجود تأثير معنوي للمتغير المستقل (التدقيق الداخلي) على المتغير المستجيب أو المعتمد (تعزيز جودة التقارير المالية) وعلى مستوى المؤشر الكلي، وتدعمه قيمة (F) المحسوبة والبالغة (59.478) كانت أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (3.96). وفسرت آلية التدقيق الداخلي مانسبته (42.3%) من التباين

متكاملة، من خلال تحقق التكامل بين الليات المحاسبية لحوكمة المصارف ومبادئ قانون (SOX) في إقليم كردستان العراق وتعزيز جودة التقارير المالية (الإفصاح والشفافية).

4- أن يتم اعتماد التكامل بين الليات المحاسبية لحوكمة المصارف وقانون (SOX) كمنظومة تشريعية وأطاراً شاملاً لاعادة هيكلية محنة المحاسبة والتدقيق في إقليم كردستان العراق والالتزام به في تعزيز الدور المصرفي في تطوير الإداء المهني من خلال تأسيس هيئة للإشراف والرقابة على أداء مزاولة محنة المحاسبة والتدقيق تمسحياً مع متطلبات التكامل بين الليات المحاسبية لحوكمة المصارف وقانون (SOX).

المصادر:

المصادر باللغة العربية :

1- أحمد، خونا ف عبدالمجيد، (2021)، دور الآليات المحاسبية لحوكمة المصارف في تحسين جودة التقارير المالية المحلية، رسالة ماجستير، جامعة صلاح الدين، كلية الإدارة والإقتصاد، أبريل-كوردستان العراق.

2- أسعد، محمد العباد سعد، (2015)، "أثر تطبيق آليات الحوكمة المفضح عنها على الأداء المالي دراسة نظرية تطبيقية على الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية"، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

3- الجزراوي، ابراهيم محمد وخضير، بشرى فاضل، (2014)، أتمودج مقترح للإفصاح عن حوكمة الشركات و آلياتها الداخلية، مجلة كلية بغداد للعلوم المالية و الاقتصادية، عدد 39 ص(329-348).

4- حسن، مقداد معروف، (2019)، "أثر سياسة تمهيد الدخل في ظل الآليات المحاسبية للحوكمة في جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية العاملة في محافظة أربيل"، رسالة ماجستير، جامعة بوليتكنيك أربيل، الكلية التقنية الإدارية/أربيل، إقليم كردستان/العراق.

5- حيدر، اريان دلشاد، (2015)، "الأفصاح في التقارير المالية عن مدى الألتزام بتطبيق دليل الحوكمة: دراسة تحليلية في مصرف كردستان الدولي للتنمية والأستثمار"، شهادة المحاسبة القانونية، المعهد العالي للمحاسبين القانونيين، العراق.

6- الدباقي، امين مرعي، العبيدي، عادل عطية، (2021)، مدى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة، مجلة دراسات الأقتصاد والأعمال، المجلد(8)، العدد(1).

7- سنوساوي، إلهام، (2016)، أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية دراسة حالة بعض الشركات الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عباس فرحان، الجزائر.

8- الخرسان، محمد حلو داود، سعود، عبدالرضا حسن، (2016)، تقويم فاعلية الرقابة على أداء الحكومات المحلية في ضوء الضوابط التشريعية لتكامل بين الليات المحاسبية لحوكمة المصارف والقانون (SOX) في ضوء بعض متطلبات قانون SOX، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد18 العدد2.

9- حمدون، حارث راشد، (2017)، تفعيل دور وظيفة التدقيق الداخلي في ظل قانون سارنيز اوكلبي، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد113.

10- حسين، علي ابراهيم، مصطفى، محمد عبد، (2019)، تحسين جودة التقارير المالية باستخدام نموذج بطاقة الاداء المتوازن المعززة بتكنولوجيا المعلومات (IT-BSC) دراسة تجريبية في العراق، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد(15)، العدد(48) ج.1.

6- تبين من نتائج الدراسة وجود تأثير معنوي ل التكامل بين الية التدقيق الداخلي ومبادئ مسؤولية المصارف عن عمليات الغش في تعزيز جودة التقارير المالية إذ بلغت قيمة المستوى المعنوي (P-Value) المحسوبة (0.000) وهي أقل بكثير من قيمة مستوى المعنوية الافتراضي والذي اعتمدته الدراسة، وفسرت التكامل بين الية التدقيق الداخلي ومبادئ مسؤولية المصارف عن عمليات الغش ما نسبته (35.8%) من التباين الحاصل في تعزيز جودة التقارير المالية، وهذا ما أوضحته قيمة معامل التحديد (R2)، وتشير قيمة معامل (B1) التي بلغت (0.598) وهي دلالة على أن تغيراً مقداره واحد (1) في متغير التكملة بين الية التدقيق الداخلي ومبادئ مسؤولية المصارف عن عمليات الغش يؤدي إلى تغير تعزيز جودة التقارير المالية بمقدار (0.598)، وكانت قيمة (t) المحسوبة (6.720) وهي قيمة معنوية عند المستوى المعنوي (0.05). كما هو مبين في الجدول رقم (34).

7- تبين من نتائج الدراسة وجود تأثير معنوي لتكامل بين آلية لجان التدقيق ومبادئ مسؤولية المصارف في تعزيز جودة التقارير المالية إذ بلغت قيمة المستوى المعنوي (P-Value) المحسوبة (0.000) وهي أقل بكثير من قيمة مستوى المعنوية الافتراضي والذي اعتمدته الدراسة، وفسر التكامل آلية لجان التدقيق ومبادئ مسؤولية المصارف ما نسبته (36.8%) من التباين الحاصل في تعزيز جودة التقارير المالية، وهذا ما أوضحته قيمة معامل التحديد (R2)، وتشير قيمة معامل (B1) التي بلغت (0.606) وهي دلالة على أن تغيراً مقداره واحد (1) في متغير التكامل بين آلية لجان التدقيق ومبادئ مسؤولية المصارف يؤدي إلى تغير تعزيز جودة التقارير المالية بمقدار (0.606)، وكانت قيمة (t) المحسوبة (6.861) وهي قيمة معنوية عند المستوى المعنوي (0.05)، كما هو مبين في الجدول رقم (35).

8- تبين من نتائج الدراسة وجود تأثير معنوي لآلية التدقيق الخارجي ومبادئ استقلالية مراقب الحسابات في تعزيز جودة التقارير المالية إذ بلغت قيمة المستوى المعنوي (P-Value) المحسوبة (0.000) وهي أقل بكثير من قيمة المستوى المعنوي الافتراضي والذي اعتمدته الدراسة، وفسر تكامل آلية التدقيق الخارجي ومبادئ استقلالية مراقب الحسابات ما نسبته (31.7%) من التباين الحاصل في تعزيز جودة التقارير المالية، وهذا ما أوضحته قيمة معامل التحديد (R2)، وتشير قيمة معامل (B1) التي بلغت (0.563) وهي دلالة على أن تغيراً مقداره واحد (1) في متغير تكامل آلية التدقيق الخارجي ومبادئ استقلالية مراقب الحسابات يؤدي إلى تغير تعزيز جودة التقارير المالية بمقدار (0.563)، وكانت قيمة (t) المحسوبة (6.127) وهي قيمة معنوية عند المستوى المعنوي (0.05)، كما هو مبين في الجدول رقم (36).

2-6 التوصيات :

1-نوصي بإيجاد تشريع يلزم المصارف في إقليم كردستان العراق بتشكيل لجنة التدقيق في ضوء الضوابط التشريعية لتكامل بين الليات المحاسبية لحوكمة المصارف والقانون (SOX) في نموذج متكامل في تحديد المواصفات الشخصية والفنية لأعضاء اللجنة والمسؤوليات التي تقع على عاتقهم.

2-نوصي بإيجاد تشريع لتوسيع مسؤوليات مراقبي الحسابات (المكاتب التدقيق) في إعطاء الرأي بشأن نظام الرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية والعمليات التي تحدث بعد إعداد القوائم المالية والاحتفاظ بكل سجلات التدقيق لفترة على الأقل (7) سنوات وخاضعة للفحص من قبل (PCAOB).

3-نوصي بضرورة أن تهتم المصارف في إقليم كردستان العراق بمستوى الإفصاح والشفافية في إطار قانون (SOX) بأعتبره أساس في نظام الحوكمة المصارف في صورة

DAN& ANDRA,L.,(2011)" Corporate Governance And Bank Performance in Romanian Banking System' Annals of The 'Ștefan cel Mare" University of Suceava. Fascicle of The Faculty of Economics and Public Administration Vol. 11, No. 1(13).

Minter, F. C., & Smith, D. L. (2003). Sarbanes-Oxley act: who gets the bill?(Financial Reporting). Strategic Finance, 84(9), 32-36.

Omran M.M, Bolbol, A., and Fatheldin, (2008), a"Corporate governance and firm Performance in Arab equity markets: Does ownership concentration matter?" International Review of Law and Economics, . Vol. 28, pp.32-45.

Irvin, N.Gleim, CIAveview, part1, internal Audit Role In Governance,

Risk Control,by Gleimpublishation Inc,2004,p23.<http://www.oecd.org>

FATAH, R. D., & JAF, R. A. S. (2023). GREEN CONCEPTS AND MATERIAL FLOW COST ACCOUNTING APPLICATIONS FOR MANUFACTURING COMPANY: APPROACH FOR COMPANY SUSTAINABILITY. Russian Law Journal, 11(9s).

Karim, A.L. H. M., AL-Shatnawi, H. M., Jaf, R. A. S., Al-Kake, F., & Hamawandy, N. M. (2020). The role of adopting strategic audit to improve audit quality. Journal of Critical Reviews, 7 (11).

Mustafa, A. M., Azimli, A., & Sabir Jaf, R. A. (2022). The Role of Resource Consumption Accounting in Achieving Competitive Prices and Sustainable Profitability. Energies, 15(11), 4155.

Jaf, R. A., Sabir, S. A., & Nader, K. A. (2015). Impact of management accounting techniques on achieve competitive advantage. Research Journal of Finance and Accounting, 6(4), 84-99.

Jaf, R. S & Xinping, X.(2011).POSSIBILITY REALIZED COMPETITIVE ADVANTAGE BY STRATEGIC INFORMATION SYSTEMS EVIDENCE FROM IRAQI BANKS. Annual Summit on Business and Entrepreneurial Studies. PP.247-265.

Jaf, R. A. S., Xinping, X., & Jaf, S. A. S. (2012, January). The effect of the Strategic Information Systems (SIS) on the achievement competitive advantage practical in samples of iraqi banks. In 2012 Second International Conference on Intelligent System Design and Engineering Application (pp. 954-959). IEEE.

Jaf, R. A., Shatnawi, H. & Al-Kake, F. (2019). The impact of strategic analysis for operating income on the performance evaluation case study on Baghdad soft drink company. International Conference on Accounting, Business, Economics and Politics, ICABEP, 414-423.

Rashid, C. A., & Sabir Jaf, R. A. (2023). The Role of Accounting Measurement and Disclosure of Social Capital in Improving Quality of Accounting Information. Iranian Journal of Management Studies.

Mahmood, S., & Sabir, R. A. (2023). The Impact of time driven activity based costing on Competitive Advantage in the Kurdistan Region of Iraq Economic Unit. Central European Management Journal, 31(2), 674-690.

Sabir, R. A. (2022). The effect of cultural values on the policy of income smoothing Applied Research on Sample in Kurdistan region Industrial Companies. Academic Journal of Nawroz University, 11(2), 10-22.

11-عيسة، متولي السيد متولي، (٢٠١٩)، تحليل العلاقة بين تطبيق نظم تخطيط الموارد (ERP) وتحسين جودة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية بالتطبيق على بيئة الاعمال السعودية، مجلة المحاسبة والمراجعة، مجلد ٨، عدد ١.

12-نعمة، عماد صالح، محمد، خائل نايف.(2021)،أثر جودة التقارير المالية في كفاءة الاستثمار (دراسة استطلاعية لأراء عينة من مدققي الحسابات الخارجيين)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد(17) العدد(55) ج2.

13-المشهداني " بشرى نجم عبدالله، ذياب" فارس علي، (2014)، "دور لجان التدقيق في تعزيز فاعلية حوكمة المصارف العراقية الخاصة: دراسة ميدانية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (9)، العدد (27).

14-المشهداني، عمر اقبال توفيق، (2012)، "تدقيق التحكم المؤسسي -حوكمة الشركات- في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها:إطار مقترح"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد (2)، جامعة جرش، الأردن.

15-المشهداني،، بشرى نجم عبدالله، طلب،، حسين راغب، (2010)، " دور المحاسب الإداري في تنفيذ آليات حوكمة الشركات" مجلة علوم الأقتصادية والإدارية، المجلد (19)، العدد(71).

16-مخلوف، أحمد. (2009). الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي. ورقة مقدمة إلى مؤتمر الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية. الجزائر: جامعة سطيف.

17-الحفناوي، شوقي عبد العزيز، (2005) حوكمة الشركات وابعادها المحاسبية والادارية والاقتصادية، المجلة العلمية التجارة والتمويل، العدد (9).

المصادر باللغة الانجليزية :

Wilbanks , David , 2016. The Sarbanes-Oxley Act: Relevant to OSH Practice? Journal Professional Safety, Vol.(61), Issue(2).

Assad, N. F., & Alshurideh, M. T., (2020), Investment in context of financial reporting quality: a systematic review. WAFFEN-UND Kostumkd. J, 11(3), pp. 255-286.

Faris, A. P. D. A. H. (2021). The effect of the financial reports quality on the opinion of the external auditor An applied study in Iraqi companies. Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, 17(56 part 4).

Bzeouich, B., Lakhel, F., & Dammak, N., (2019), Earnings management and corporate investment efficiency: does the board of directors matter?. Journal of Financial Reporting and Accounting.

Anders, Susan B., 2013. Website of the Month: Public Company Accounting Oversight Board, The CPA Journal.

King, Darwin L., & Case, Carl J, (2014), "Sarbanes-Oxley act and The Public Company Accounting Oversight Board's First Eleven Years", Journal of Business and Accounting, Vol. (7), No. (1).

Sabir, R. A, Xinping,X., & Sabr, S.A.(2011).Using Target Costing to Investigates Competitive Price.International Journal of Mechanical and Industrial Engineering, 5(11), 1397-1404.

Sabir Jaf, A., (2020). The Role of Open Book Costs Accounting (OBCA) in Supporting Competitive Advantage. International Journal of Advanced Science and Technology, 29(2), pp. 3103-3113.

Sabir, R. A. (2022). the The Role of International Financial Reporting Standards (IFRS) to Encourage International Investments in the Kurdistan Region-Iraq: An applied study on a sample of banks listed in the Iraqi Stock Exchange. Academic Journal of Nawroz University, 11(1), 30-46.